ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار السابع – العدد اثنان وسبعون
تاريخ الإصدار: 2 – أكتوبر – 2024م
www.ajsp.net

"الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية قبل وبعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة: دراسة تطبيقية على قطاع إنتاج الأغذية"

إعداد الباحثتان:

د. مي عبدالعزيز العامودي

عضو هيئة تدريس، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية

علا علي الزنبقي

طالبة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية

https://doi.org/10.36571/ajsp7213

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
الإصدار السابع – العدد اثنان وسبعون
تاريخ الإصدار: 2 – أكتوبر – 2024م
www.ajsp.net

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي قبل وبعد فرض ضريبة القيمة المضافة. ولتحقيق أهداف الدراسة تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من الشركات المساهمة في قطاع إنتاج الأغذية السعودي والبالغ عددها (13) شركة خلال الفترة (2016م–2022م) مع استثناء عام 2020م، حيث تمّ تقسيم مدة الدراسة إلى ثلاث فترات (عامين قبل تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وعامين عند تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5%، وعامين عند زيادة معدّل ضريبة القيمة المضافة إلى 15%)، وتمّ قياس الأداء المالي للشركات من خلال مؤشري العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، وتمّ جمع البيانات من القوائم المالية للشركات وتحليلها إحصائيًا باستخدام برنامج AMOS. توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي بين فترة عدم تطبيق ضريبة القيمة المضافة وفترة تطبيقها بنسبة 5% وفترة تطبيقها بنسبة 15%. وتفصيلًا: يوجد أثر سلبي لفرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية مقارنة بالفترة السابقة لفرض الضريبة، أيضًا يوجد أثر سلبي لزيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة إلى 15% على العائد على حقوق الملكية عند مقارنته بالفترة السابقة لفرض الضريبة، بينما يوجد أثر إيجابي لزيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة إلى 15% على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية عند مقارنته بفترة تطبيق الضريبة بنسبة 5%. توصي الدراسة بإجراء المزيد من الأبحاث على مختلف القطاعات الاقتصادية في المملكة حتى يمكن تعميم النتائج، وكذلك استخدام مؤشرات أخرى لقياس الأداء المالي للشركات لم تتطرق لها هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: ضريبة القيمة المضافة، الأداء المالي، قطاع إنتاج الأغذية السعودي.

1- الإطار العام للدراسة:

1.1. المقدمة:

تُعد الضرائب أحد أهم أدوات السياسة المالية والاجتماعية للدول حيث يتمّ استخدامها لتمويل النفقات العامة (المحيميد، 2023؛ سالم وآخرون، 2021)، وتلعب دورًا حيويًا في تأثيرها المباشر على حجم الاقتصاد الوطني، كما يتمّ اللجوء إليها كمصدر مهم لتمويل ميزانيات الدول وكأداة مالية فعّالة لإعادة توزيع الدخل بهدف ضمان الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية (سالم وآخرون، 2021). ويتكوّن النظام الضريبي من مجموعة قواعد ومواد قانونية وفنّية يتمّ اختيارها من قبل الهيئة المكلفة من الدولة ممّا يمكّنها من تحصيل الضرائب في جميع مراحلها ابتداء من التشريع إلى أن يتمّ السداد، وتختلف الضرائب من حيث طريقة فرضها، حيث يمكن أن تتبع الدول نظام الضرائب المباشرة أو الضرائب غير المباشرة، وتركّز بعض الدول على فرض ضريبة واحدة أو متعدّدة، وقدّ تُفرض على الأموال أو الأشخاص أو كليهما معًا (العدي وعبدالله، 2013).

تُمثل الإيرادات النفطية في المملكة العربية السعودية المصدر الرئيسي لتمويل الموازنة العامة للدولة وتحقيق الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (فارس، 2016)، ولكن نتيجة لتذبذب أسعار النفط وتعرُّضها للانخفاض– في بعض الأوقات– الأمر الذي ينطوي عليه العديد من المخاطر، سعت الدولة لتقليل الاعتماد على الواردات النفطية من خلال تنويع وتوسيع مصادر الدخل عن طريق زيادة الإيرادات غير النفطية، الأمر الذي دعا حكومة المملكة العربية السعودية لإجراء إصلاحات مالية تضمّنت فرض ضريبة القيمة المضافة ابتداء من يناير عام 2018م بنسبة 5%، بهدف المساهمة في تحسين الآثار الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية التي تسعى رؤية 2030 إلى تحقيقها (العبدلي وآخرون، 2019).

لا يخفى أن الهدف الأساسي لمنشآت الأعمال يتمثّل في تعظيم ثروة الملاك والمساهمين من خلال تحقيق الربح وتحسين الأداء المالي ممّا يضمن صحة واستدامة عملياتها وتحقيق أفضل استغلال لمواردها الأمر الذي يزيد من قدرتها على التعامل مع التحديات المالية المختلفة كالديون وإدارة التكاليف والموازنة بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة (بوخلخال وبن ثابت، 2021)، ويُعد الأداء المالي مؤشرًا حيويًا يُستخدم لتقييم مدى نجاح الشركات في تحقيق خططها وقراراتها الاستثمارية (الفار، 2018).

وقد سعت العديد من الدراسات للوقوف على أثر ضريبة القيمة المُضافة على أداء الشركات وقد اختلفت نتائجها. وعليه، تسعى الدراسة الحالية لمعرفة أثر تطبيق الضريبة وزيادة معدّلها في المملكة العربية السعودية على الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية قبل وبعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة.

2.1. مشكلة الدراسة:

تُعد ضريبة القيمة المُضافة من المواضيع التي جذبت الاهتمام إليها في المملكة العربية السعودية والتي بدأ تطبيقها في عام 2018م بنسبة 5%، ومن ثم تمّ رفع نسبة الضريبة في يوليو من عام 2020م لتصل إلى 15%، ويُعدّ هذا التغيير الضريبي من القرارات الحكومية المؤثرة على الاقتصاد السعودي بشكل عام وعلى الأداء المالي للشركات بشكل خاص. وقد توصلت بعض الدراسات لوجود تأثير سلبي لضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات مثل دراسة Mgammal (2021) المُطبقة في البيئة السعودية ودراسة Ironkwe and Peter (2015) المُطبقة في نيجيريا، الأمر الذي دفع بالعديد من المهتمين في المجالات الاقتصادية والمحاسبية لدراسة مختلف الجوانب المتعلقة بضريبة القيمة المضافة وآثارها على مختلف البيئات.

عليه، تسعى الدراسة الحالية للتعرف على مستوى الأداء المالي للشركات السعودية قبل فرض ضريبة القيمة المضافة وبعد فرض الضريبة وكذلك بعد زيادة نسبتها للوقوف عمّا إذا كان لضريبة القيمة المضافة تأثير إيجابي أو سلبي على الأداء المالي للشركات مقارنة بأدائها قبل الضريبة، وذلك بالتطبيق على قطاع إنتاج الأغذية السعودي، ويُعد هذا القطاع أحد القطاعات الحيوية لاقتصاديات الدول كونه المسؤول عن تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع، ويشتمل على مجموعة واسعة من الشركات والصناعات بدءًا من الزراعة والتصنيع الغذائي وانتهاءً بتجارة الجملة والتجزئة للمنتجات الغذائية. وبمراجعة الأدبيات السابقة حول هذا الموضوع، تمّ ملاحظة قلّة عدد الدراسات التي بحثت في موضوع الأداء المالي للشركات قبل وبعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الدول العربية بصفة عامة وفي المملكة العربية السعودية بصفة خاصة مثل دراسة (عبيد والمحوري، 2023؛ Magammal, 2021)، وبالتحديد عدم وجود دراسات أُجريت على قطاع إنتاج الأغذية السعودي – على حدّ علم الباحثتين.

بناء على ما سبق، يُمكن صياغة مشكلة الدراسة كالآتي:

هل توجد فروق في مستوى الأداء المالي قبل وبعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي؟

ويتفرّع منه الأسئلة التالية:

1- هل توجد فروق في مستوى الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي قبل تطبيق ضريبة القيمة المضافة وبعد تطبيقها بنسبة 5%.
2- هل توجد فروق في مستوى الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي قبل تطبيق ضريبة القيمة المضافة وبعد تطبيقها بنسبة 15%.
3- هل توجد فروق في مستوى الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي عند تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% وعند تطبيقها بنسبة 15%.

3.1. أهداف الدراسة:

يتمثّل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على مستوى الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي قبل وبعد فرض ضريبة القيمة المضافة، ويتفرع منه الأهداف الفرعية التالية:

1- التعرف على الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي قبل تطبيق ضريبة القيمة المضافة وبعد تطبيقها بنسبة 5%.

2- التعرف على الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي قبل تطبيق ضريبة القيمة المضافة وبعد تطبيقها بنسبة 15%.

3- التعرف على الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي عند تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% وعند تطبيقها بنسبة 15%.

4.1. فروض الدراسة:

بناء على مشكلة الدراسة وأهدافه فقد تمّ صياغة الفرض الرئيسي كما يلي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي بين فترة عدم تطبيق ضريبة القيمة المضافة وفترة تطبيقها بنسبة 5% وفترة تطبيقها بنسبة 15%.

ويتفرّع منه الفروض الفرعية التالية:

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي بين فترة عدم تطبيق ضريبة القيمة المضافة وفترة تطبيقها بنسبة 5%.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي بين فترة عدم تطبيق ضريبة القيمة المضافة وفترة تطبيقها بنسبة 15%.

3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي بين فترة تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% وفترة تطبيقها بنسبة 15%.

5.1. أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: تُعدّ هذه الدراسة إثراء للأدب المحاسبي وللمحتوى العربي في مجال الأبحاث المحاسبية وذلك لحداثة موضوع ضريبة القيمة المضافة وتطبيقها في الدول العربية، حيث إنّ هناك نُدرة في الدراسات التي بحثت في مستوى الأداء المالي للشركات قبل وبعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة في البيئة العربية، وفي المملكة العربية السعودية خصوصًا. وبالتالي تسعى هذه الدراسة في المساهمة في سدّ الفجوة البحثية من خلال دراسة الأداء المالي للشركات قبل وبعد فرض ضريبة القيمة المضافة بالتطبيق على الشركات العاملة في قطاع إنتاج الأغذية السعودي، مع الأمل بأن تُتيح نتائج هذه الدراسة المجال أمام المزيد من الدراسات المستقبلية حول هذا الموضوع. كما يُعدّ فهم تأثير ضريبة القيمة المُضافة على الأداء المالي للشركات ذو أهمية كبيرة في إطار البحث العلمي لفهم ديناميكية الضرائب وتأثيراتها على الاقتصاد والشركات.

الأهمية التطبيقية: من المتوقع أن تُساهم نتائج هذه الدراسة والتوصيات العلمية التي ستتوصل إليها في مساعدة وتقديم الفائدة إلى الشركات المساهمة من خلال إبراز مدى أهمية أخذ ضريبة القيمة المضافة في الاعتبار عند رسم خطط واستراتيجيات الشركات وإداراتها المالية لتحقيق التوازن وتحقيق الأداء المالي المستدام.

6.1. منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة في تكوين الجانب النظري على البيانات الثانوية بالرجوع إلى الأدبيات المحاسبية والكتب والأبحاث والمقالات العلمية المنشورة ذات العلاقة، بينما تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب التطبيقي للدراسة.

7.1. حدود الدراسة:

الحدود المكانية: ستُطبّق الدراسة الحالية على الشركات المساهمة في قطاع إنتاج الأغذية السعودي.

الحدود الزمانية: تتناول هذه الدراسة الأداء المالي لشركات قطاع إنتاج الأغذية السعودية لفترة (6) أعوام مقسّمة كما يلي: عامين قبل تطبيق ضريبة القيمة المضافة (2016م و2017م)، وعامين عقب تطبيق الضريبة بنسبة 5% (2018م و2019م)، وعامين بعد زيادة نسبة الضريبة إلى 15% (2021م و2022م)، وقد تمّ استثناء عام 2020م كونه يُمثّل فترة متداخلة في نسب الضريبة المُطبقة والمتمثلة في نسبة 5% ونسبة 15%.

8.1. نموذج الدراسة:

يُمكن توضيح نموذج الدراسة في الشكل رقم (1) كالتالي:

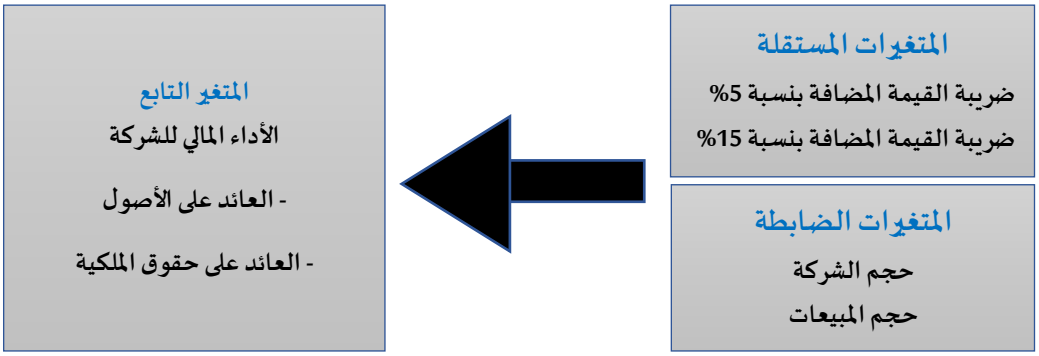

شكل رقم (1): نموذج الدراسة

9.1. مصطلحات الدراسة:

ضريبة القيمة المضافة: تُعرف بأنها "ضريبة غير مباشرة تُفرض على جميع السلع والخدمات التي يتمّ شراؤها وبيعها من قبل المنشآت، مع بعض الاستثناءات" (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، 2022).

التحليل المالي: "دراسة العناصر التي تتضمنها القوائم المالية بهدف اكتشاف نقاط الضعف في السياسات المالية التي تتبعها الوحدة الاقتصادية بالشكل الذي يساعدها في عملية اتخاذ قراراتها وتقييم أدائها ورسم سياستها المستقبلية" (عبدالرحمن، 2007، ص4).

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
الإصدار السابع – العدد اثنان وسبعون
تاريخ الإصدار: 2 – أكتوبر – 2024م
www.ajsp.net

2- أدبيات الدراسة:

1.2. الدراسات السابقة:

يُمثّل تحقيق الرّبح والأداء المالي الجيد الهدف الأساسي لقيام الشركات (بوخلخال وبن ثابت، 2021)، ويُعد الأداء المالي مؤشرًا حيويًا يُستخدم لتقييم مدى نجاح الشركات في تحقيق خططها وقراراتها الاستثمارية (الفار، 2018)، وقد شهدت أدبيات المحاسبة خلال السنوات السابقة اهتمامًا متزايدًا من الباحثين والأكاديميين في مختلف دول العالم- خاصةً في المملكة العربية العودية- حول طبيعة العلاقة بين ضريبة القيمة المضافة والأداء المالي للشركات وخاصة الربحية، فبالرغم من الأثر الإيجابي لضريبة القيمة المضافة على إيرادات الدول (Anjulo and Wage, 2018) إلا أن أثرها غير محدّد على أداء الشركات حيث انقسمت نتائج الدراسات بين وجود أثر سلبي لتطبيق الضريبة أو زيادة نسبتها على أداء الشركات، وبين وجود أثر إيجابي لزيادة نسبة الضريبة على الأداء، وبين عدم وجود أثر للضريبة على الأداء المالي للشركات. سيتمّ استعراض عدد من هذه الدراسات كما يلي:

1- دراسة عبيد والمحوري (2023)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر فرض ضريبة القيمة المضافة وأثر زيادة نسبتها على ربحية الشركات المساهمة في سوق الأوراق المالية السعودي، ولتحقيق أهداف الدراسة تمّ الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتمّ قياس ربحية الشركات بواسطة كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ومعدّل هامش الربح، وتكونت عينة الدراسة من (60) شركة مساهمة من جميع القطاعات وهي عينة عشوائية طبقية، كما وغطّت الدراسة مدة ثلاثة أعوام: 2017م- 2018م -2021م (حيث يُمثّل عام 2017م الأداء المالي للشركات قبل فرض الضرائب، بينما يُمثّل عام 2018م العام الذي طُبقت به الضريبة بنسبة 5%، في حين يُمثّل عام 2021م الأداء المالي للشركات في ظل زيادة نسبة الضريبة إلى 15%)، وقد توصلت الدراسة لعدم وجود أثر معنوي لفرض وزيادة ضريبة القيمة المضافة على ربحية الشركات المساهمة السعودية خلال السنوات المدروسة.

2- دراسة السعيد والرفاعي (2022)

هدفت الدراسة لبحث تطبيق ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية، من خلال الوقوف على تصورات الشركات حول مسببات فرض الضريبة، ومدى فاعليتها في نمو الاقتصاد الوطني، وتأثيرها على أداء الشركات، وكذلك العواقب المترتبة على تطبيقها، واعتمدت الدراسة على المنهج المسحي الوصفي، وتمّ تصميم استبانة لجمع البيانات وُزعت إلكترونيًا على عدد (152) شركة عاملة في المملكة العربية السعودية مُمثلة عينة الدراسة، وقدو توصلت الدراسة لوجود إجماع بين غالبية العينة على الأثر السلبي لتطبيق ضريبة القيمة المضافة، وكذلك يرى 40% من المستجيبين بأن الوقت غير ملائم لتطبيقها بهدف تحسين الاقتصاد الوطني وأن الضريبة لن تنجح في تحقيق الأهداف المرجوة منها، كذلك توقّع غالبية المستجيبون بأن تؤثر الضريبة على نمط الإنفاق الشخصي في المملكة خصوصًا فيما يتعلق بالإنفاق على الكماليات وشراء السيارات والترفيه والعطلات، كما أفادت 40% من الشركات المشاركة في الاستبانة بأن الشركات والتجار يجب أن لا يتحملوا نصيبًا من هذه الضريبة، بينما رأى نصف المستجيبين تقريبًا بأن إيجابيات فرض ضريبة القيمة المضافة قد تكون أكثر من سلبياتها.

3- دراسة Mateus and Mateus (2021)

هدفت الدراسة إلى التعرّف على عواقب زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة على ربحية شركات صناعة السياحة في البرتغال، وقد تكونت عينة الدراسة من عدد (23388) شركة سياحية للفترة (2003م-2013م)، وقُسّمت فترة الدراسة إلى ثلاث فترات (قبل فرض ضريبة القيمة المضافة، وبعد فرض ضريبة القيمة المضافة، وأثناء الأزمة المالية)، وتمّ تقييم أثر التغيير في ضريبة القيمة المضافة على ربحية الشركات مقارنة بأداء عدد من الشركات اليونانية والإسبانية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي سلبي

لزيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة بنسبة 10% على ربحية الشركات السياحية في البرتغال بدرجة أكبر من تأثير الأزمة المالية الأخيرة.

4- دراسة Mgammal (2021)

هدفت الدراسة إلى تقدير عواقب زيادة معدّل ضريبة القيمة المضافة على ربحية الشركات غير المالية في المملكة العربية السعودية لعامي 2019م و2020م، حيث تمّ جمع البيانات لعدد (131) شركة مساهمة في مختلف القطاعات (باستثناء قطاع البنوك) قبل وبعد زيادة معدّل ضريبة القيمة المضافة بالإضافة إلى دراسة أثر زيادة الضريبة أثناء اكتشاف فيروس كوفيد- 19 خلال فترة الدراسة، ومن ثم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية التجريبية مثل طريقة المربعات الصغرى العادية واختبار ويلكوكسون لعينتين مترابطتين، وقد توصلت الدراسة إلى انخفاض ربحية الشركات السعودية، في المتوسط، بنسبة -2.16% بعد زيادة معدّل ضريبة القيمة المضافة من 5% إلى 15%.

5- دراسة Vincent and Patience (2021)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر المكونات الرئيسية للضرائب (ضريبة الدخل، وضريبة أرباح البترول، وضريبة القيمة المضافة) على ربحية الأعمال التجارية في نيجيريا للفترة (1994م- 2020م)، وقد توصلت الدراسة لوجود أثر إيجابي معنوي لجميع أنواع الضرائب على ربحية الشركات النيجيرية، وقد أوصت الدراسة بتوزيع صافي الإيرادات الضريبية بكفاءة لتحسين ربحية الأعمال.

6- دراسة Alhussain (2020)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على البنوك السعودية من خلال قياس أثر التغيرات في البنوك قبل وبعد تطبيق الضريبة (على كل من إجمالي الأصول، وإجمالي المطلوبات، وودائع العملاء، والأرباح المحتجزة، وإجمالي الدخل التشغيلي، وإجمالي مصاريف التشغيل، وصافي الدخل التشغيلي)، وطُبّقت الدراسة على نتائج الربع الأخير من عام 2017م (قبل تطبيق ضريبة القيمة المضافة)، والربعين الأول والثاني من عام 2018م (بعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة)، حيث تمّ جمع البيانات من القوائم المالية لعدد (12) بنك، وقد توصلت الدراسة لوجود فروق ذات دلالة إحصائية في الأرباح المحتجزة للبنوك قبل وبعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة، بينما لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لباقي متغيرات الدراسة قبل وبعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة.

7- دراسة ال زلفة وغريب (2020)

هدفت الدراسة إلى قياس أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية لعام 2018م، ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتمّ قياس الأداء المالي من خلال معدّل العائد على الأصول، وتكونت عينة الدراسة من عدد (30) شركة عاملة في أربع قطاعات اقتصادية (قطاع تجزئة السلع الكمالية، وقطاع تجزئة الأغذية، وقطاع الزراعة، وقطاع النقل)، وتمّ جمع البيانات المالية من القوائم المالية للشركات وتحليلها إحصائيًا باستخدام أسلوب الانحدار الخطي بواسطة برنامج STATA، وقد توصلت الدراسة لعدم وجود أثر معنوي لتطبيق ضريبة القيمة المضافة على معدّل العائد على الأصول للشركات.

8- دراسة Huang et al. (2019)

هدفت الدراسة للتعرف على أثر التحوّل من ضريبة الأعمال إلى ضريبة القيمة المضافة على أداء الشركات في صناعة النقل الصينية، في محاولة لتحديد ما إذا كان التغيير في السياسة يحسّن من أداء الشركة، وتكونت عينة الدراسة من عدد (49) شركة نقل مساهمة، وقد توصلت الدراسة إلى أن التحوّل إلى ضريبة القيمة المضافة له تأثير معنوي إيجابي على الربحية وقدرة الشركات على النمو في صناعة النقل، بينما لا يوجد أثر معنوي بين التحوّل إلى ضريبة القيمة المضافة على قدرة الشركات على سداد الديون وقدراتها التشغيلية، وقد أوصت الدراسة بتسريع تطوير شركات النقل من خلال استبدال ضريبة الأعمال بضريبة القيمة المضافة.

9- دراسة Adegbite and Akande (2017)

هدفت الدراسة للتعرف على تأثير ضريبة القيمة المضافة على الاستثمار الخاص في نيجيريا، حيث تمّ الحصول على البيانات من النشرة الإحصائية لبنك نيجيريا المركزي للفترة (1994م- 2015م)، وتمّ استخدام ارتباط بيرسون اللحظي والانحدارات المتعددة لتحليل العلاقة بين الاستثمار الخاص والمتغيرات المستقلة (متمثلة في كل من ضريبة القيمة المضافة، وسعر الفائدة، ومعدّل التضخّم، وسعر الصرف)، وقد توصلت الدراسة لوجود علاقة إيجابية معنوية بين الاستثمار الخاص وكل من ضريبة القيمة المضافة وسعر الفائدة ومعدّل التضخم وسعر الصرف.

10- دراسة Ironkwe and Peter (2015)

هدفت الدراسة للتعرف على أثر ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات الزراعية المدرجة في سوق الأوراق المالي النيجيري، وقد اعتمدت الدراسة على أداة الاستبانة، وتكوّنت العينة من (42) من المديرين العامين وكبار المحاسبين والمدراء الماليين وكبار المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين ومديري الضرائب للشركات لعام 2009م، وتمّ تحليل البيانات باستخدام تحليل الانحدار البسيط واختبار t، وقد توصلت الدراسة لعدم وجود أثر معنوي لضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات الزراعية.

11- دراسة Mladineo and Susak (2015)

هدفت الدراسة للتعرف على أثر التغيّر في معدّل ضريبة القيمة المضافة على ربحية الشركات في كرواتيا لعامي 2008م و2010م (حيث يُمثل عام 2008م الأداء المالي للشركات عند معدّل ضريبة 22%، بينما يُمثّل عام 2010م الأداء المالي للشركات بعد ارتفاع معدّل الضريبة إلى 23%)، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من عدد (66) شركة عاملة في قطاع التجزئة والجملة وعدد (44) شركة تابعة لقطاع التصنيع، وتمّ قياس الربحية باستخدام (هامش الربح التشغيلي، وصافي الربح التشغيلي، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والربح قبل الفوائد والضرائب، والربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاكات)، وقد توصلت الدراسة لوجود أثر ذو دلالة إحصائية لتغيير معدّل ضريبة القيمة المُضافة على العائد على حقوق الملكية لشركات قطاع التصنيع، بينما لا يوجد أثر له على الشركات في قطاع التجزئة والجملة، أيضًا لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في قيم مؤشرات الربحية الأخرى المستخدمة في الدراسة قبل وبعد تغيير معدّل الضريبة للشركات في كلا القطاعين.

2.2. التعليق على الدراسات السابقة:

يتّضح من السرد السابق للدراسات أن معظمها قد بحثت في أداء الشركات قبل فرض ضريبة القيمة المضافة وبعد فرضها أو زيادة نسبتها وأثرها على ربحية الشركات باختلاف معدّل الضريبة المطبّق، واختلاف بلد التطبيق، واختلاف مؤشرات قياس الأداء المستخدمة، ونوع القطاعات الاقتصادية محلّ الدراسة.

كما اعتمدت عدد من الدراسات على المنهج الوصفي التحليلي، بينما اعتمدت دراسة السعيد والرفاعي (2022) على المنهج الوصفي المسحي. أيضًا اعتمدت أغلب الدراسات على البيانات المالية المنشورة في القوائم المالية للشركات، بينما اعتمدت دراستي السعيد والرفاعي (2022) وIronkwe and Peter (2015) على أداة الاستبانة في جمع البيانات.

نُلاحظ مما سبق أن موضوع دراسة أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات المساهمة يُعدّ موضوعًا حديثًا نسبيًا، ولم يحظ بالاهتمام والبحث الكافي في البيئة العربية بصفة عامة وفي المملكة العربية السعودية بصفة خاصة لحداثة تطبيقها، عليه تسعى الدراسة الحالية لتكون مُكمّلة للدراسات السابقة ومحاولة لسّد هذه الفجوة في الأدب المحاسبي من خلال دراسة أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية في المملكة العربية السعودية والذي يعمل مع الدولة لتأمين

الاحتياج الوطني من المواد الغذائية، أيضًا تمتاز الدراسة الحالية بسعيها للتعرف على مستوى أداء الشركات مقاسًا بعدد من مؤشرات الربحية (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وهامش صافي الربح) قبل فرض ضريبة القيمة المضافة (لمدة عامين)، وبعد فرضها بنسبة 5% (لمدة عامين)، وكذلك بعد زيادة نسبة الضريبة إلى 15% (لمدة عامين)، حيث تُعد هذه الدراسة –على حدّ علم الباحثتين– من أوائل الدراسات التي تبحث هذا الموضوع في قطاع إنتاج الأغذية السعودي.

3- الإطار النظري لضريبة القيمة المضافة:

1.3. نشأة ضريبة القيمة المضافة:

لُوحظ في السنوات الأخيرة زيادة الاهتمام بضريبة القيمة المضافة على المستوى الدولي بالرغم من وجود أساسياتها منذ عام 1918م، حيث لا يُمكن تجاهل الدور الكبير الذي تلعبه في رسم السياسات المالية والاقتصادية للدول، وقد اكتسبت ضريبة القيمة المضافة شهرة في العقود الأخيرة من خلال الأعمال التي كتبها رجل الأعمال الألماني Von Siemens حيث قدّم مفهوم الضريبة المضافة للأعمال التجارية في ذلك الوقت، وتمّ تطبيقها بداية على المؤسسات الكبيرة، ومع مرور الوقت تمّ توسيع نطاقها لتشمل جميع قطاعات الأعمال، وأصبحت مصدرًا هامًا لتمويل الدول حيث تُساهم بنسبة تصل إلى 50% من إجمالي مصادر الدخل الحكومي، تبع ذلك انتقالها واعتمادها في فرنسا عام 1948م حيث بدأ تطبيقها على الإنتاج ومبيعات الجملة ومن ثم توسع نطاقها في عام 1968م لتشمل السلع والخدمات المقسّطة، ومن ثم انتشر استخدامها في دول مختلفة في جميع أنحاء العالم بدءًا من البرازيل في أمريكا الجنوبية والدنمارك وكوريا الجنوبية في عام 1977م انتقالًا إلى أوروبا ودول أخرى، وقد اعتمدت جميع الدول المتحولة اقتصاديًا ومجموعة شاسعة من بلدان الدول النامية ضريبة القيمة المضافة في أواخر عام 2005م، ممّا يعكس أهميتها في النظام الضريبي ودورها الحيوي في تمويل الدول ودعم الاقتصادات (السيد والسليمان، 2018) حيث أكدت دراسة Ebrill et al. (2001) أن ضريبة القيمة المضافة تمثل 25% من إيرادات الدول الضريبية، وتُطبّق حاليًا في أكثر من 160 دولة حول العالم (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، 2022).

2.3. مفهوم ضريبة القيمة المضافة:

تعددت تعريفات ضريبة القيمة المضافة، فقد عرفتها هيئة الزكاة والضريبة والدخل السعودية بأنها "ضريبة غير مباشرة تُفرض على جميع السلع والخدمات التي يتمّ شراؤها وبيعها من قبل المنشآت، مع بعض الاستثناءات" (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، 2022)، كما وعُرفت بأنها "ضريبة غير مباشرة الزامية على الاستهلاك، وذات وعاء ضريبي واسع يتمّ فرضها على كل مرحلة من مراحل الإنتاج ويتمّ تحميلها على المستهلك، وذلك بهدف تغطية النفقات العامة للدولة" (العبدلي وآخرون، 2019، ص 151)، وعُرّفت أيضًا بأنها ضريبة عامة على الاستهلاك تُفرض على القيمة المضافة للسلع والخدمات، وتعتبر ضريبة استهلاكية يتحملها المستهلك النهائي (Hamza and Berhane, 2017)، كما عرّفها Ofurum and Ferry (2009) بأنها ضريبة على المبلغ الذي ينفقه المستهلكون النهائيون للسلع أو الخدمات.

3.3. أهداف ضريبة القيمة المضافة:

تعددت أهداف ضريبة القيمة المضافة حيث شملت عدد من الجوانب (لابد، 2014) كما يلي:

- **الجانب المالي:** تعزيز وتوفير العائدات المالية المُستدامة للدولة من الإيرادات العامة وتنويع مصادر الإيرادات ممّا يسمح لها بتمويل الأولويات التنموية مثل تعزيز البنية التحتية وتطوير الخدمات العامة، وتحقيق التوازن المالي للدول (Adegbite and Akande, 2017؛ لابد، 2014).

- **الجانب الاقتصادي:** تعزيز النمو الاقتصادي، وتمويل المشاريع التنموية، وتحسين الأوضاع المالية، ومواجهة الأوضاع الاستثنائية التي قد تحدث دون سابق إنذار (مصطفى، 2015)، وتحقيق حماية من المنافسة الخارجية من خلال فرض رسوم استيراد إضافية على بعض المنتجات المستوردة، وتشجيع السلوك الاقتصادي المرغوب فيه، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والتحكم في التضخم عن طريق التأثير على الأسعار وتوجيه سلوك المستهلكين والشركات (الهيئة السعودية للمحامين القانونيين، 2020).
- **الجانب الاجتماعي:** تقليل الفجوة الاجتماعية من خلال تحقيق العدالة الضريبية المتمثلة في توفير تسهيلات ضريبية وامتيازات للسلع الضرورية والأساسية بهدف الحفاظ على القدرة الشرائية لأصحاب الدخل المحدود وتخفيف الأعباء المالية عنهم (مصطفى، 2015)، والتوزيع العادل للثروة بين أفراد المجتمع حيث تُفرض الضريبة على المستهلك النهائي بناءً على استهلاكه وبالتالي المُساهمة في تحقيق توازن اجتماعي فعّال (جبر، 2017).
- **الجانب الإداري:** تبسيط نظام جباية ضريبة القيمة المضافة ليتمكن المكلفين من تقبلها وتقديم الإقرار والسداد بمنهجية أكثر بساطة، وتعزيز كفاءة الإدارة الضريبية والحدّ من تعسّفها عند تطبيق إجراءات الفحص والتطبيق والربط، وكذلك وضوح الأحكام القانونية ممّا يُساهم في خفض المنازعات الضريبة كمًا ونوعًا (الهواري، 2017).

4.3. خصائص ضريبة القيمة المضافة:

- ضريبة غير مباشرة: تفرض بشكل مباشر على السلع والخدمات وليس على الأفراد أو الشركات ويتمّ تحميلها على المستهلك النهائي (عوض، 2007).
- ضريبة عامة: تفرض على نطاق واسع حيث إنها تطبق على جميع السلع والخدمات المقدمة سواء كانت محلية أو مستوردة من الخارج مالم تُستثنى من الجهة المكلفة في الدولة، وكذلك تُطبق على جميع الأفراد والشركات والمؤسسات الحكومية (عابدين والكشواني، 2022؛ عوض، 2007).
- ضريبة مرحلية: تُفرض على كل مرحلة من مراحل تصنيع وتوزيع المنتجات أو تقديم الخدمات، حيث يتمّ تحميل الضريبة على القيمة المضافة في كل مرحلة مما يضمن توزيع العبء الضريبي على السلسلة الكاملة للإنتاج والتوزيع (عابدين والكشواني، 2022؛ الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2020).
- ضريبة عينية: مما يعني أن المكلفين الذين يقومون بتوريد السلع والخدمات يجب أن يدفعوا الضريبة ومن ثم يتحملون تكلفتها، بغض النظر عمّا إذا كانوا قادرين على تحميلها على المستهلكين من خلال زيادة أسعار منتجاتهم أو خدماتهم والتي سيتحملها المستهلك النهائي ممّا يقلّص الاستهلاك على السلع غير الضرورية (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2020).
- ضريبة إقليمية: تُفرض على المنتجات الاستهلاكية والخدمات وتُجمع على مستوى الإقليم أو الولاية أو الإقليم الإداري داخل الدولة (عابدين والكشواني، 2022؛ الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2020).
- ضريبة نسبية: تعتمد نسبة الضريبة عادةً على قيمة التوريدات أو الصفقات التي تخضع لها، بمعنى آخر، فإن النسبة المئوية للضريبة تتغير وفقًا للقيمة الإجمالية للمعاملة (عابدين والكشواني، 2022؛ الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2020).
- ضريبة تقوم على نظام الخصم: تُطبّق على كافة المبيعات والتوريدات، ويُسمَح للمؤسسات والشركات بخصم المبالغ التي دفعوها كضريبة على المشتريات المؤهلة، وبالتالي يتمّ حساب الضريبة المستحقة بخصم المبالغ المدفوعة كضريبة على المشتريات من

الضريبة المستحقة على المبيعات، ويُعتبر الخصم عبارة عن آلية لتحميل الضريبة فقط على القيمة المُضافة الفعليّة في كل مرحلة (عابدين والكشواني، 2022؛ الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2020).

- ضريبة دورية: تُفرَض وتُجمع بشكل منتظم على فترات زمنية محددة عادةً ما تكون هذه الفترات هي شهرية أو ربع سنوية (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2020).
- ضريبة تحدّ من التهرب الضريبي: كونها مُصممة بطريقة تهدف إلى الحدّ من التهرب الضريبي وتحصيل الضرائب بفعالية أكبر، حيث تتمثل أحد الطرق المتبعة في تحصيل الضريبة في الطلب من الأفراد والشركات بتقديم تقارير ضريبية دقيقة ومفصّلة بشأن المعاملات التي تمّ تقديم إقرار ضريبي يخصّها عند الحاجة، ممّا يُسهم في زيادة الشفافية وتقليل فرص التهرب (عابدين والكشواني، 2022؛ الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2020).

5.3. مزايا ضريبة القيمة المضافة:

- تعمل على تضييق النطاق على الاقتصاد الغير مشروع والاقتصاد المعتمد على معاملات النقد ومعاملات الأوراق النقدية وبالتالي تُعزّز من الشفافية والإفصاح والوضوح في التعاملات بالنسبة لأصحاب المصلحة الاقتصادية (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، 2017؛ القليطي والكيشان، 2020).
- توفّر بيئة عمل جديدة في قطاع المالية والمحاسبة وزيادة فرص التوظيف للكوادر المؤهلة (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، 2017).
- تتسم بالعدالة والشمول والحياد حيث يخضع لها جميع المستهلكين دون تمييز، وتتناسب مع مستوى الاستهلاك (إبراهيم، 2016).
- صُمّم نظام ضريبة القيمة المضافة بمعدّل صفري على الصادرات حيث يسمح للمُصدّرين باسترداد ضريبة القيمة المضافة التي دفعوها على مدخلاتهم الإنتاجية، ممّا يؤدي إلى خفض تكلفة السلع المصدّرة، وبالتالي يُعزّز من القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية (Ahmed, 2002).
- تُساعد على زيادة الإنتاجية من خلال سعي ذوي الدخول المتوسطة والمنخفضة لتعويض النقص في قوتهم الشرائية بسبب ارتفاع الأسعار من خلال زيادة العمل (Ironkwe& Peter, 2015).
- تُعدّ أحد مصادر الإيرادات شديدة الحساسية للمتغيرات الاقتصادية نتيجة سرعة ظهور آثارها على حجم إيرادات الدولة (إبراهيم، 2016).
- تعمل على التقليل من الازدواج والتهرب الضريبي وفقًا لنظام الخصم الضريبي للتاجر أو المنتج أو المستورد بالكشف عن مدخلاتهم حيث لا يُمكن خصم الضريبة السابق سدادها إلا بناءً على ما هو مبيّن في الفواتير والمستندات التي يحتفظ بها والتي توضح الضريبة التي قام بسدادها حتى يُمكن خصمها من الضريبة الواجبة السداد عليه (إبراهيم، 2016).
- صُمّم نظام ضريبة القيمة المُضافة مقارنةً بالضرائب الأخرى ليتبع مبدأ الفعالية والاستقرار (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، 2017).
- تُساعد على تشجيع الاستثمار وتوجيهه نحو القطاعات التنموية من خلال خفض الاستهلاك وتوسيع نطاق الخصم ليشمل السلع الرأسمالية بالإضافة إلى السع الاستهلاكية (إبراهيم، 2016).

- يُتوقع من ضريبة القيمة المضافة أن تكون من أكبر مصادر الإيرادات بعد قطاعي النفط والغاز مع الأخذ بالاعتبار الظروف السياسية والاقتصادية المستقبلية (عابدين والكشواني، 2022؛ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، 2017).
- تُحقق محورًا مهمًا لرؤية 2030 في المملكة العربية السعودية عند المساهمة في تحقيق ميزانية متوازنة للدولة (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، 2017؛ العبدلي واخرون، 2019).

6.3. عيوب ضريبة القيمة المضافة:

فيما يلي بعض العيوب الشائعة لضريبة القيمة المضافة وفقًا لعبد الحميد وعبدالقادر (2017):

- تُفرض الضريبة على المستهلك النهائي للمنتج أو الخدمة، وليس على المورِّد أو البائع، أي أنه يتمّ احتساب وفرض الضريبة عند نقطة البيع للمستهلك النهائي، ويتمّ تحميل المستهلك بالضريبة الكاملة دون أن تكون هناك حصّة ضريبية يتوجب على المنتج أو المورِّد دفعها.
- تُفرض الضريبة بنسبة متساوية على جميع المستهلكين بغضّ النظر عن مستوى دخلهم أو طبقتهم الاجتماعية، وهذا يعني أن الأفراد ذوي الدخل المنخفض أو المحدود سيتحملون ذات المعدّل الضريبي كما يتحملها الأفراد ذوي الدخول المرتفعة، ممّا يُشكل حالة من عدم المساواة خصوصًا أنها تطبق على المنتجات الأساسية التي لا يستطيع الفرد الاستغناء عنها.
- تواجه المنشآت تحدّيات عند تطبيق ضريبة القيمة المُضافة، حيث يتطلب وجود برامج محاسبية متطوّرة لدى المؤسسات لتنفيذها بشكل صحيح، وأن يكون للشركات آليات وعمليات محاسبية فعّالة لتحديد وتسجيل الإيرادات والمصروفات المرتبطة بالضريبة وحساب المبالغ المستحقة الدفع.
- تمتلك الشركات الكبيرة القدرة على حساب ضريبة القيمة المُضافة وتحمّل العبء الذي تنتجه بشكل أكبر من غيرها نتيجة كونها منظّمة جيدًا ومُجهزة بأنظمة محاسبية متقدمة وموظفين ذوي مهارات مالية وضريبية عالية، بينما يُمكن أن تتعرض الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم لصعوبات في مواجهة ضريبة القيمة المضافة في حال استخدامهم لأنظمة محاسبية بسيطة، وعدم توفر التكاليف الكافية لامتلاك نظام محاسبي مطوّر ولتدريب الموظفين على التعامل مع حسابات الضريبة والمتطلبات المتعلقة بها بشكل صحيح الأمر الذي يُعرّض تلك المنشآت للتهرب الضريبي.

7.3. ضريبة القيمة المُضافة في المملكة العربية السعودية:

تهدف دول مجلس التعاون الخليجي إلى تعزيز التكامل الاقتصادي وتوحيد الأسس القانونية في المجالات الاقتصادية والمالية لتتماشى مع أهداف اتفاقية الاتحاد الاقتصادي لعام 2001م، عليه تمّ فرض ضريبة القيمة المضافة بشكل موحّد في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بناءً على قرار المجلس الأعلى في دورته السادسة والثلاثين في عام 2015م، ووُقعت اتفاقية تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة أساسية قدرها 5% في دول مجلس التعاون الخليجي (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، 2016).

وقد فُرضت ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية اعتبارًا من بداية عام 2018م بنسبة أساسية تبلغ 5% على جميع التوريدات وعمليات الاستيراد، باستثناء بعض الحالات المستثناة مثل التوريدات التي تخضع لنسبة صفر في المئة والخدمات المعفاة من الضريبة. وفي عام 2020م وتحديدًا في 11 من شهر مايو، اتخذت حكومة المملكة العربية السعودية مجموعة من التدابير والقرارات لحماية الاقتصاد من تداعيات جائحة كورونا المالية والاقتصادية غير المسبوقة على مستوى العالم، تضمّنت تعديل التشريعات المحليّة المتعلقة بضريبة القيمة المُضافة لرفع نسبة الضريبة إلى 15% عمّا كانت عليه (5%) (هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، 2020).

4- الدراسة التطبيقية:

1.4. منهجية الدراسة:

تحقيقًا لأهداف الدراسة، تمّ الاعتماد على المصادر الثانوية لتغطية الجانب النظري للدراسة وذلك بالرجوع إلى الأدبيات السابقة، بينما تمّ الاعتماد في تغطية الجانب العملي على المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة وزيادة نسبتها على الأداء المالي لشركات قطاع إنتاج الأغذية السعودي.

2.4. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق المال السعودي (تداول)، والبالغ عددها (232) شركة مساهمة، بينما تتكون عينة الدراسة من الشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي والبالغ عددها (17) شركة، وبسبب عدم توفر البيانات أو إدراج بعض الشركات في السوق السعودي مؤخرًا تكونت العينة النهائية للدراسة من (13) شركة للفترة (2016م– 2022م) مع استبعاد عام 2020م بسبب كونه يُمثّل فترة مختلطة لنسب الضريبة المُطبقة (5% للنصف الأول من العام، ثمّ 15% للنصف الثاني من العام المذكور)، وقد تمّ جمع البيانات المالية من القوائم والتقارير المالية السنوية للشركات بواقع 6 مشاهدات لكل شركة: مشاهدتان قبل تطبيق الضريبة (2016م و2017م)، ومشاهدتان أثناء تطبيق الضريبة بنسبة 5% (2018م و2019م)، ومشاهدتان أثناء تطبيق الضريبة بنسبة 15% (2021م و2022م) ليبلغ عدد المشاهدات الكلي 78 مشاهدة.

3.4. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تمّ استخدام برنامج أموس (AMOS) لتحليل البيانات باستخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية والوصفية والاستدلالية اشتملت على كل من الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والمدى، وتحليل المسار P للتحقق من صحة أو خطأ فرضيات الدراسة، كما واستخدم كلًا من مؤشر المطابقة المقارن (CFI)، ومؤشر المطابقة المعياري (NFI)، ومؤشر جودة المطابقة (GFI) لقياس جودة النموذج المقدر حيث يُمكن الحكم على جودة النموذج المقدر في حال كانت القيمة 0.90 أو أكثر.

4.4. متغيرات الدراسة وقياسها:

يوضّح الجدول رقم (1) متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة والضابطة وكيفية قياسها كما يلي:

جدول رقم (1): متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

المتغيرات		قياس المتغير	المرجع
متغير مستقل:	ضريبة القيمة المضافة	5%	--
		15%	--
متغير تابع: الأداء المالي	العائد على حقوق الملكية	(صافي الربح– عوائد الأسهم الممتازة والأقلية) / متوسط حقوق المساهمين بالأسهم العادية	Aloshaibat (2021)
	العائد على الأصول	صافي الربح / متوسط إجمالي الأصول	Aloshaibat (2021)
متغيرات ضابطة	حجم الأصول	اللوغاريتمّ الطبيعي لإجمالي الأصول	--
	صافي المبيعات	إجمالي المبيعات– المردودات والمسموحات – الخصم المسموح به	الشيخ (2008)

المصدر: إعداد الباحثتان.

5.4. الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

جدول رقم (2): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغير		عدد المشاهدات	المتوسط	الانحراف المعياري	المدى	أعلى قيمة	أقل قيمة
قبل تطبيق الضريبة	العائد على الأصول	26	0.00	0.10	0.42	0.20	−0.22
	العائد على حقوق الملكية	26	0.01	0.15	0.58	0.26	−0.32
	حجم الشركة (إجمالي الأصول)	26	5.28 مليار	9.8مليار	31.7 مليار	31.9 مليار	0.202 مليار
	حجم المبيعات	26	3.6مليار	7.3مليار	26.3 مليار	26.3 مليار	1.51 مليون
ضريبة 5%	العائد على الأصول	26	−0.04	0.12	0.51	0.15	−0.36
	العائد على حقوق الملكية	26	−0.07	0.19	0.69	0.20	−0.49
	حجم الشركة (إجمالي الأصول)	26	5.4مليار	10.4 مليار	33.0 مليار	33.1 مليار	0.164 مليار
	حجم المبيعات	26	3.32 مليار	6.63 مليار	22.2 مليار	22.2 مليار	0
ضريبة 15%	العائد على الأصول	26	0.00	0.08	0.35	0.14	−0.21
	العائد على حقوق الملكية	26	0.00	0.14	0.48	0.19	−0.29
	حجم الشركة (إجمالي الأصول)	26	5.71 مليار	10.8 مليار	31.9 مليار	32.1 مليار	0.143 مليار
	حجم المبيعات	26	3.98 مليار	8.04 مليار	28.1 مليار	28.1 مليار	0
الإجمالي	العائد على الأصول	78	−0.01	0.10	0.56	0.20	−0.36
	العائد على حقوق الملكية	78	−0.02	0.16	0.74	0.26	−0.49
	حجم الشركة (إجمالي الأصول)	78	5.46 مليار	10.2 مليار	33.0 مليار	33.1 مليار	0.143 مليار
	حجم المبيعات	78	3.63 مليار	7.27 مليار	28.1 مليار	28.1 مليار	0

المصدر: إعداد الباحثتان استناداً على مخرجات برنامج AMOS.

يتضح من الجدول السابق رقم (2) ما يلي:

- بلغ متوسط العائد على الأصول –0.01 بانحراف معياري 0.10 وذلك خلال فترات الدراسة الثلاث (قبل تطبيق الضريبة، وعند التطبيق بمقدار 0.05، وعند التطبيق بمقدار 0.15)، وبلغ متوسط العائد على حقوق الملكية –0.02، بانحراف معياري 0.16، كما بلغ متوسط حجم الشركة (إجمالي الأصول) 5.46 مليار ريال بانحراف معياري 10.2 مليار ريال، وبلغ متوسط حجم المبيعات 3.63 مليار ريال، بانحراف معياري 7.27 مليار ريال.
- يوجد تأثير سلبي لفرض ضريبة القيمة المضافة على العائد على الأصول، بينما لا يوجد تأثير لزيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة عليه عند مقارنته بالفترة الأولى، في حين يوجد تأثير إيجابي بسيط لزيادة نسبة الضريبة على العائد على الأصول عند مقارنته بالفترة الثانية.
- يوجد تأثير سلبي لفرض ضريبة القيمة المضافة على العائد على حقوق الملكية، كما يوجد تأثير سلبي طفيف جدًا لزيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة عليه عند مقارنته بالفترة الأولى، بينما يوجد تأثير إيجابي لزيادة نسبة الضريبة على العائد على حقوق الملكية عند مقارنته بالفترة الثانية.
- يوجد تأثير إيجابي لفرض ضريبة القيمة المضافة (2018م و2019م) وزيادة نسبتها (2021م و2022م) على حجم الشركات.
- يوجد تأثير سلبي لفرض الضريبة على حجم مبيعات الشركات، بينما يُوجد تأثير إيجابي لزيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة على حجم المبيعات مقارنة بالفترتين السابقتين.

6.4. مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة المستخدمة:

جدول رقم (3): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

الشركة			العائد على الأصول	العائد على حقوق الملكية	حجم الشركة (إجمالي الأصول)	حجم المبيعات
الإجمالي	العائد على الأصول	معامل ارتباط بيرسون	1	.966**	.258*	.231*
		القيمة الدلالية		0.000	0.022	0.042
	العائد على حقوق الملكية	معامل ارتباط بيرسون	.966**	1	.339**	.299**
		القيمة الدلالية	0.000		0.002	0.008
	حجم الشركة (إجمالي الأصول)	معامل ارتباط بيرسون	.258*	.339**	1	.926**
		القيمة الدلالية	0.022	0.002		0.000
	حجم المبيعات	معامل ارتباط بيرسون	.231*	.299**	.926**	1
		القيمة الدلالية	0.042	0.008	0.000	

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
الإصدار السابع – العدد اثنان وسبعون
تاريخ الإصدار: 2 – أكتوبر – 2024م
www.ajsp.net

* معنوي عند 5%

**معنوي عند 1%

يتضح من خلال الجدول السابق رقم (3) وجود ارتباط طردي معنوي بين العائد على الأصول وكلًا من (حجم الشركة "إجمالي الأصول"، وحجم المبيعات)، حيث بلغت قيم معاملات الارتباط على الترتيب 0.258، 0.231 وهي دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية 5%. كما يتضح أيضًا وجود ارتباط طردي معنوي بين العائد على حقوق الملكية وكلًا من (حجم الشركة 'إجمالي الأصول'، وحجم المبيعات) حيث بلغت قيم معاملات الارتباط على الترتيب 0.339، 0.299 وهي دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية 5%.

7.4. نتائج اختبار فروض الدراسة:

1.7.4 نتائج اختبار الفرض الرئيسي:

نصّ الفرض: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي بين فترة عدم تطبيق ضريبة القيمة المضافة وفترة تطبيقها بنسبة 5% وفترة تطبيقها بنسبة 15%".

للتحقق من هذا الفرض، تمّ استخدام تحليل المسار، حيث يُشير الفرض العدمي إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي بين فترة عدم تطبيق ضريبة القيمة المضافة (2016م و2017م) وفترة تطبيقها بنسبة 5% (2018م و2019م) وفترة تطبيقها بنسبة 15% (2020م و2021م)، وذلك وفقًا للنموذج الموضّح بالشكل رقم (2) والجدول رقم (4) كالتالي:

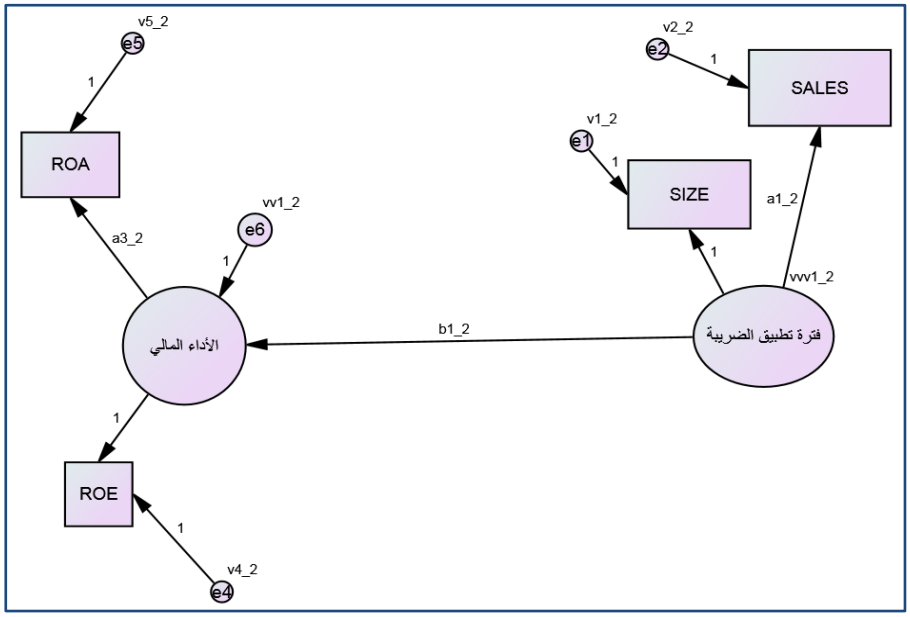

شكل رقم (2): دلالة الفروق في مستوى الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي بين فترة عدم تطبيق ضريبة القيمة المضافة وفترة تطبيقها بنسبة 5% وفترة تطبيقها بنسبة 15%

جدول رقم (4): دلالة الفروق في مستوى الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي بين فترة عدم تطبيق ضريبة القيمة المضافة وفترة تطبيقها بنسبة 5% وفترة تطبيقها بنسبة 15%

			التقدير المعياري	التقدير	الانحراف المعياري للتقدير	t	القيمة الدلالية	Label
فترة تطبيق وعدم تطبيق الضريبة	<---	الأداء المالي	.295	.000	.000	2.914	<0.01	b1_2
فترة تطبيق وعدم تطبيق الضريبة	<---	SIZE	1.037	1.000				
فترة تطبيق وعدم تطبيق الضريبة	<---	SALES	.893	.612	.072	8.505	<0.01	a1_2
الأداء المالي	<---	ROE	1.127	1.000				
الأداء المالي	<---	ROA	.856	.474	.069	6.883	<0.01	a3_2
جودة توفيق النموذج								
AIC	RMSEA	NFI	CFI	AGFI	GFI	CMIN/DF		
50.140	.084	.917	0.970	.764	.835	1.530		

يتّضح من الجدول السابق رقم (4) دلالة الفروق في مستوى الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي بين فترة عدم تطبيق ضريبة القيمة المضافة وفترة تطبيقها بنسبة 5% وفترة تطبيقها بنسبة 15% حيث كانت القيمة الدلالية لاختبار t أقل من 0.05، وجاء النموذج المقدر جيدًا حيث بلغت قيمة مُؤشر المطابقة المقارن CFI 0.970، وبلغت قيمة مؤشر المطابقة المعياري NFI 0.917 وجميعهم أكبر من 90%، كما بلغ معامل CMIN/DF 1.5 تقريبًا (أقل من 3)، وبلغ معامل متوسط جذر مربعات الخطأ الناتجة من التقدير RMSEA 0.084 وهو قريب جدًا من 0.08 ممّا يدُل على جودة النموذج، وُتظهر التأثيرات الكلية المعيارية والغير معيارية كما هو موضّح بالجدول رقم (5) كالتالي:

جدول رقم (5): التأثيرات الكلية لفترة تطبيق وعدم تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي

	التأثيرات الكلية غير المعيارية		التأثيرات الكلية المعيارية	
	فترة تطبيق وعدم تطبيق الضريبة	الأداء المالي	فترة تطبيق وعدم تطبيق الضريبة	الأداء المالي
الأداء المالي	.000	.000	.295	.000
ROA	.000	.474	.252	.856
ROE	.000	1.000	.332	1.127
SALES	.612	.000	.893	.000
SIZE	1.000	.000	1.037	.000

يتّضح من الجدول السابق رقم (5) أن فترة تطبيق وعدم تطبيق الضريبة لها تأثير كلي على الأداء المالي قدره 29.5%، كما أن لها تأثير قدره 25.2% على معدّل العائد على الأصول (ROA)، وكذلك تأثير قدره 33.2% على معدّل العائد على حقوق الملكية (ROE)، كما تظهر التأثيرات المباشرة كما هو موضّح في الجدول رقم (6) التالي:

جدول رقم (6): التأثيرات المباشرة لفترة تطبيق ضريبة القيمة المضافة وفترة عدم تطبيقها على الأداء المالي

	التأثيرات المباشرة غير المعيارية		التأثيرات المباشرة المعيارية	
	فترة تطبيق وعدم تطبيق الضريبة	الأداء المالي	فترة تطبيق وعدم تطبيق الضريبة	الأداء المالي
الأداء المالي	.000	.000	.295	.000
ROA	.000	.474	.000	.856
ROE	.000	1.000	.000	1.127
SALES	.612	.000	.893	.000
SIZE	1.000	.000	1.037	.000

يتضح من الجدول السابق رقم (6) أن فترة تطبيق ضريبة القيمة المضافة وعدم تطبيق الضريبة لها تأثير مباشر على الأداء المالي قدره 29.5%، كما تظهر التأثيرات غير المباشرة كما هو موضّح في الجدول رقم (7) التالي:

جدول رقم (7): التأثيرات غير المباشرة لفترة تطبيق ضريبة القيمة المضافة وعدم تطبيقها على الأداء المالي

	التأثيرات غير المباشرة غير المعيارية		التأثيرات غير المباشرة المعيارية	
	فترة تطبيق وعدم تطبيق الضريبة	الأداء المالي	فترة تطبيق وعدم تطبيق الضريبة	الأداء المالي
الأداء المالي	.000	.000	.000	.000
ROA	.000	.000	.252	.000
ROE	.000	.000	.332	.000
SALES	.000	.000	.000	.000
SIZE	.000	.000	.000	.000

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
الإصدار السابع – العدد اثنان وسبعون
تاريخ الإصدار: 2 – أكتوبر – 2024م
www.ajsp.net

يتّضح من الجدول السابق رقم (7) أن فترة تطبيق ضريبة القيمة المضافة وعدم تطبيق الضريبة لها تأثير غير مباشر معياري على معّدل العائد على الأصول (ROA) قدره 25.2%، وكذلك تأثير قدره 33.2% على معدّل العائد على حقوق الملكية، كما هو موضّح في الشكل رقم (3) التالي:

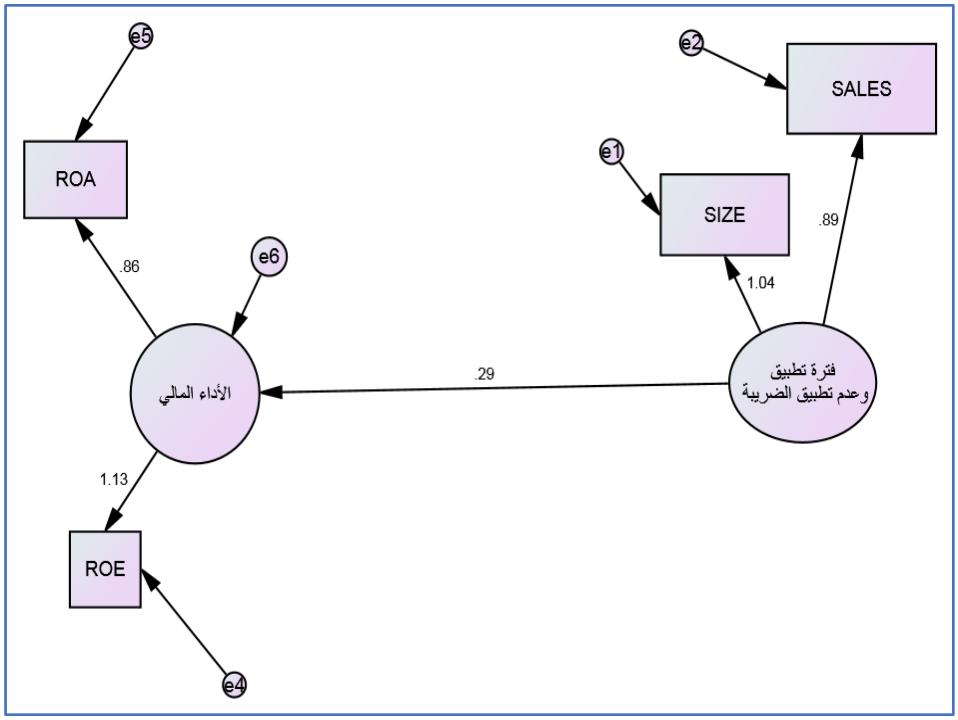

شكل رقم (3): دلالة الفروق في مستوى الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي بين فترة عدم تطبيق ضريبة القيمة المضافة وفترة تطبيقها بنسبة 5% وفترة تطبيقها بنسبة 15% بعد التطبيق

بناء على ما سبق، يتمّ رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل ونصه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي بين فترة عدم تطبيق ضريبة القيمة المضافة وفترة تطبيقها بنسبة 5% وفترة تطبيقها بنسبة 15%". وتتشابه هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Mladineo and Susak, 2015) بينما تختلف مع نتائج دراسة (عبيد والمحوري، 2023؛ Ironkwe and Peter، 2015) التي توصلت لعدم وجود أثر معنوي لضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات.

ويتفرع من الفرض الرئيسي الفروض الفرعية التالية:

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي بين فترة عدم تطبيق ضريبة القيمة المضافة وفترة تطبيقها بنسبة 5%.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي بين فترة عدم تطبيق ضريبة القيمة المضافة وفترة تطبيقها بنسبة 15%.

3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي بين فترة تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% وفترة تطبيقها بنسبة 15%.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار السابع – العدد اثنان وسبعون
تاريخ الإصدار: 2 – أكتوبر – 2024م
www.ajsp.net

2.7.4. نتائج اختبار الفروض الفرعية للدراسة:

1.2.7.4. نتائج اختبار الفرض الفرعي الأول:

نصّ الفرض: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي بين فترة عدم تطبيق ضريبة القيمة المضافة وفترة تطبيقها بنسبة 5%".

للتحقق من صحّة هذا الفرض تمّ استخدام تحليل المسار، حيث يُشير الفرض العدمي إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي بين فترة عدم تطبيق ضريبة القيمة المضافة (2017م و2018م) وفترة تطبيقها بنسبة 5% (2018م و2019م)، وذلك وفقًا للنموذج الموضّح بالشكل رقم (4) والجدول رقم (8) كالتالي:

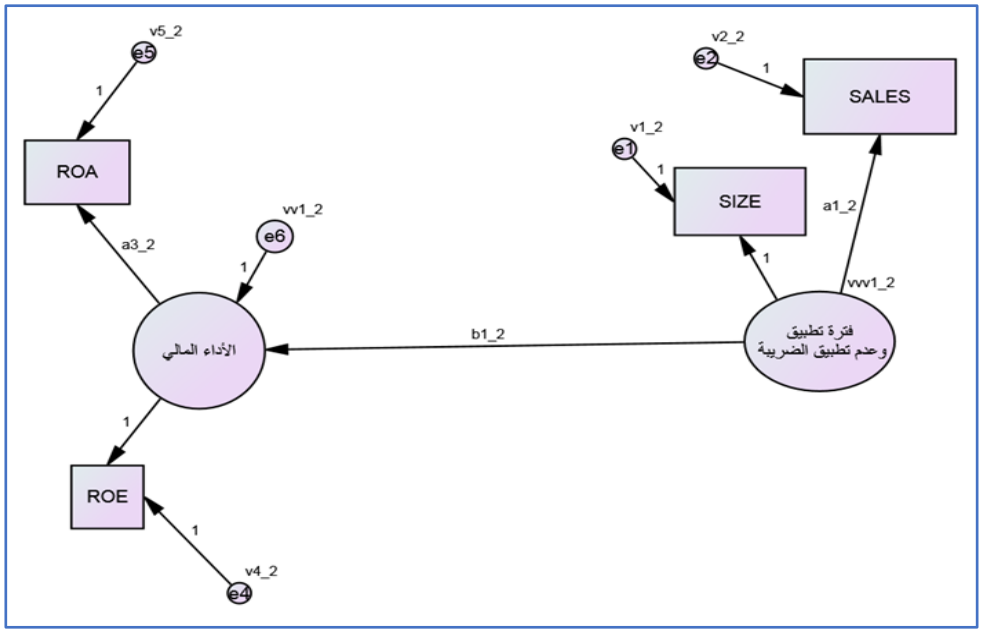

شكل رقم (4): دلالة الفروق في مستوى الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي بين فترة عدم تطبيق ضريبة القيمة المضافة وفترة تطبيقها بنسبة 5% قبل التطبيق

جدول رقم (8): دلالة الفروق في مستوى الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي بين فترة عدم تطبيق ضريبة القيمة المضافة وفترة تطبيقها بنسبة 5%

			التقدير المعياري	التقدير	الانحراف المعياري للتقدير	t	القيمة الدلالية	Label
فترة تطبيق وعدم تطبيق الضريبة	<---	الأداء المالي	.288	.000	.000	2.264	.024	b1_2
فترة تطبيق وعدم تطبيق الضريبة	<---	SIZE	1.077	1.000				

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
الإصدار السابع – العدد اثنان وسبعون
تاريخ الإصدار: 2 – أكتوبر – 2024م
www.ajsp.net

فترة تطبيق وعدم تطبيق الضريبة	<---	SALES	.843	.543	.099	5.475	<0.01	a1_2
الأداء المالي	<---	ROE	1.125	1.000				
الأداء المالي	<---	ROA	.856	.481	.083	5.781	<0.01	a3_2
جودة توفيق النموذج								
AIC	RMSEA	NFI	CFI	AGFI	GFI	CMIN/DF		
35.646	.110	.928	0.971	.779	.878	1.604		

يتّضح من الجدول السابق رقم (8) دلالة الفروق في مستوى الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي بين فترة عدم تطبيق ضريبة القيمة المضافة وفترة تطبيقها بنسبة 5%، حيث كانت القيمة الدلالية لاختبار t 0.024 وهي أقل من 0.05، وجاء النموذج المقدر جيدًا حيث بلغت قيمة مؤشر المطابقة المقارن CFI 0.971، وقيمة مؤشر المطابقة المعياري NFI 0.928 وجميعهم أكبر من 90%، كما بلغ معامل CMIN/DF 1.6 تقريبًا (أقل من 3)، وبلغ معامل متوسط جذر مربعات الأخطاء المقدرة RMSEA 0.110 وهو أعلى قليلًا من 0.08 ممّا يدُل على جودة النموذج المقدّر، وتظهر التأثيرات الكلية المعيارية والغير معيارية كما هو موضّح في الجدول رقم (9) التالي:

جدول رقم (9): التأثيرات الكلية لفترة تطبيق ضريبة القيمة المضافة عند مستوى 0.05 وعدم تطبيق الضريبة على الأداء المالي

	التأثيرات الكلية غير المعيارية		**التأثيرات الكلية المعيارية**	
	فترة تطبيق وعدم تطبيق الضريبة	الأداء المالي	فترة تطبيق وعدم تطبيق الضريبة	الأداء المالي
الأداء المالي	.000	.000	.288	.000
ROA	.000	.481	.246	.856
ROE	.000	1.000	.324	1.125
SALES	.543	.000	.843	.000
SIZE	1.000	.000	1.077	.000

يتّضح من الجدول السابق رقم (9) أن فترة تطبيق الضريبة بنسبة 5% وعدم تطبيق الضريبة لها تأثير كلي على الأداء المالي قدره 28.8%، كما أن لها تأثير قدره 24.6% على معدّل العائد على الأصول (ROA)، وكذلك تأثير قدره 32.4% على معدّل العائد عل حقوق الملكية (ROE)، كما تظهر التأثيرات المباشرة كما هو موضّح في الجدول رقم (10) التالي:

جدول رقم (10): التأثيرات المباشرة لفترة تطبيق ضريبة القيمة المضافة عند مستوى 0.05 وعدم تطبيق الضريبة على الأداء المالي

	التأثيرات المباشرة غير المعيارية		**التأثيرات المباشرة المعيارية**	
	فترة تطبيق وعدم تطبيق الضريبة	الأداء المالي	فترة تطبيق وعدم تطبيق الضريبة	الأداء المالي
الأداء المالي	.000	.000	.288	.000

ROA	.000	.481	.000	.856
ROE	.000	1.000	.000	1.125
SALES	.543	.000	.843	.000
SIZE	1.000	.000	1.077	.000

يتّضح من الجدول السابق رقم (10) أن فترة تطبيق الضريبة (بنسبة 5%) وعدم تطبيق الضريبة لها تأثير مباشر على الأداء المالي قدره 28.8%، كما تظهر التأثيرات غير المباشرة كما هو موضّح في الجدول رقم (11) التالي:

جدول رقم (11): التأثيرات غير المباشرة لفترة تطبيق ضريبة القيمة المضافة عند مستوى 0.05 وعدم تطبيق الضريبة على الأداء المالي

	التأثيرات غير المباشرة غير المعيارية		التأثيرات غير المباشرة المعيارية	
	فترة تطبيق وعدم تطبيق الضريبة	الأداء المالي	فترة تطبيق وعدم تطبيق الضريبة	الأداء المالي
الأداء المالي	.000	.000	.000	.000
ROA	.000	.000	.246	.000
ROE	.000	.000	.324	.000
SALES	.000	.000	.000	.000
SIZE	.000	.000	.000	.000

يتضح من الجدول السابق رقم (11) أن فترة تطبيق الضريبة (بنسبة 5%) وعدم تطبيق الضريبة لها تأثير غير مباشر معياري على معدّل العائد على الأصول (ROA) قدره 24.6%، وكذلك تأثير قدره 32.4% على معدّل العائد على حقوق الملكية، وهو ما يوضّحه الشكل رقم (5) التالي:

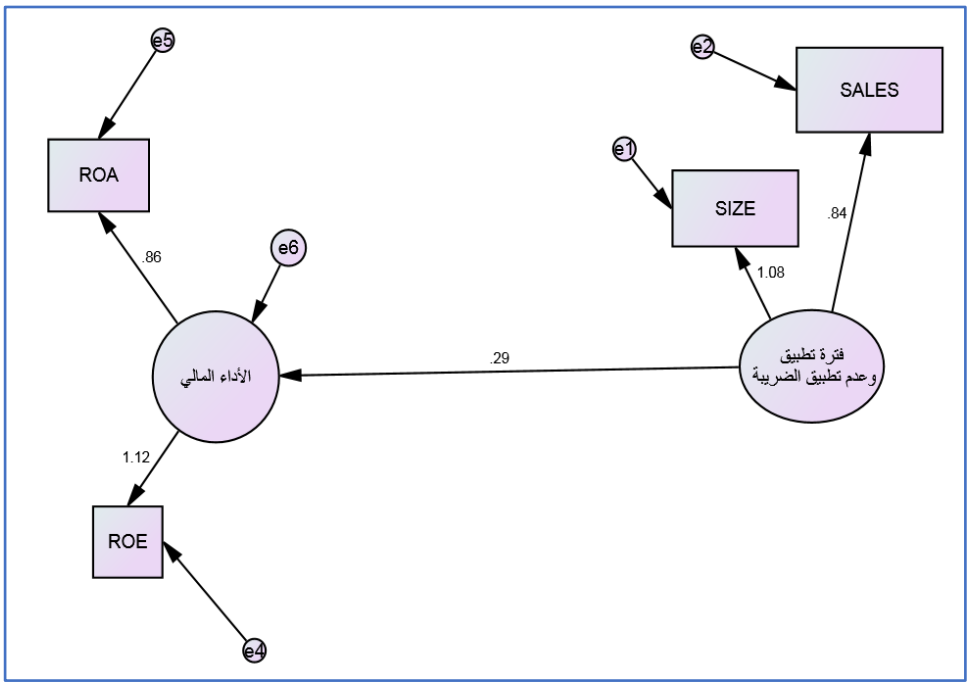

شكل رقم (5): دلالة الفروق في مستوى الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي بين فترة عدم تطبيق ضريبة القيمة المضافة وفترة تطبيقها بنسبة 5%

بناء على ما سبق، يتمّ رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل ونصه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي بين فترة عدم تطبيق ضريبة القيمة المضافة وفترة تطبيقها بنسبة 5%"، وبالرجوع إلى نتائج الجدول رقم (2) يتضح من متوسطات مؤشرات الأداء المالي وجود تأثير سلبي لفرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% على الأداء المالي (ممثلًا بكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية) لشركات قطاع إنتاج الأغذية السعودي عند مقارنته بالفترة السابقة لفرض الضريبة. وتختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من (عبيد والمحوري، 2023؛ ال زلفة وغريب، 2020؛ Alhussain, 2020) التي توصلت لعدم وجود تأثير لفرض ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات.

2.2.7.4. نتائج اختبار الفرض الفرعي الثاني:

نصّ الفرض: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي بين فترة عدم تطبيق ضريبة القيمة المضافة وفترة تطبيقها بنسبة 15%".

للتحقق من هذا الفرض تمّ استخدام تحليل المسار، حيث يُشير الفرض العدمي إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي بين فترة عدم تطبيق ضريبة القيمة المضافة (2016م و2017م) وفترة تطبيقها بنسبة 15% (2021م و2022م)، وذلك وفقًا للنموذج الموضّح بالشكل رقم (6) والجدول رقم (12) كالتالي:

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
الإصدار السابع – العدد اثنان وسبعون
تاريخ الإصدار: 2 – أكتوبر – 2024م
www.ajsp.net

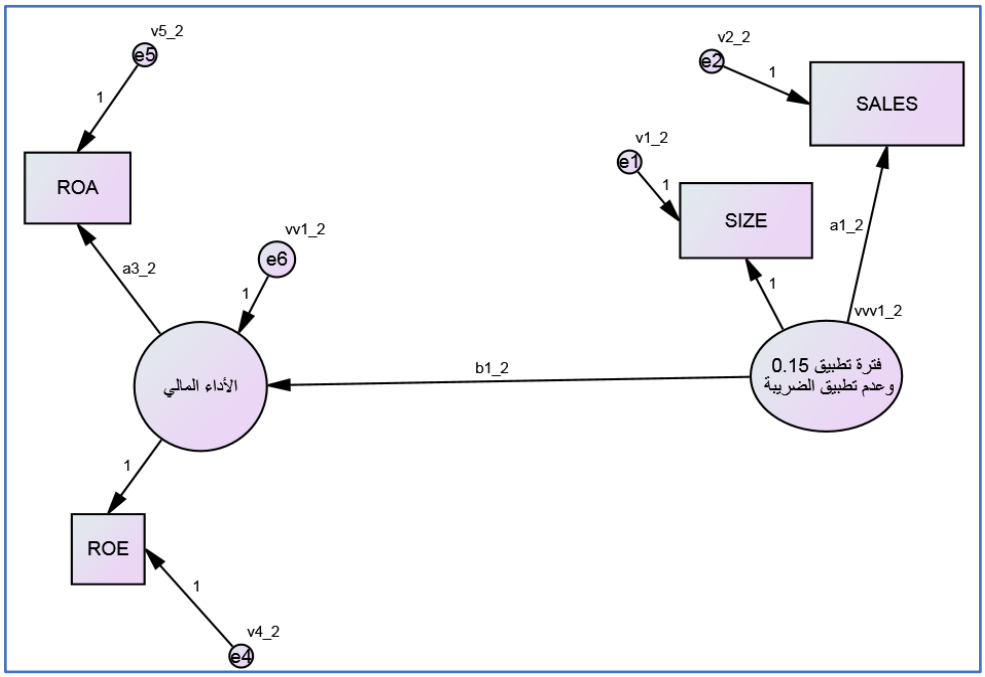

شكل رقم (6): دلالة الفروق في مستوى الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي بين فترة عدم تطبيق ضريبة القيمة المضافة وفترة تطبيقها بنسبة 15% قبل التطبيق

جدول رقم (12): دلالة الفروق في مستوى الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي بين فترة عدم تطبيق ضريبة القيمة المضافة وفترة تطبيقها بنسبة 15%

			التقدير المعياري	التقدير	الانحراف المعياري للتقدير	t	القيمة الدلالية	Label
فترة تطبيق وعدم تطبيق الضريبة	<---	الأداء المالي	.267	.000	.000	2.314	.021	b1_2
فترة تطبيق وعدم تطبيق الضريبة	<---	SIZE	1.016	1.000				
فترة تطبيق وعدم تطبيق الضريبة	<---	SALES	.920	.675	.073	9.218	<0.01	a1_2
الأداء المالي	<---	ROE	1.179	1.000				
الأداء المالي	<---	ROA	.828	.444	.098	4.552	<0.01	a3_2
جودة توفيق النموذج								
AIC	RMSEA	NFI	CFI	AGFI	GFI	CMIN/DF		
26.850	.000	.968	1.00	.862	.924	0.805		

يتّضح من الجدول السابق رقم (12) دلالة الفروق في مستوى الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي بين فترة عدم تطبيق ضريبة القيمة المضافة وفترة تطبيقها بنسبة 15%، حيث كانت القيمة الدلالية لاختبار t 0.021، وهي أقل من 0.05، وجاء النموذج المقدر جيدًا حيث بلغت قيمة مؤشر المطابقة المقارن CFI 1.00، وبلغت قيمة مؤشر المطابقة المعياري NFI 0.968، وبلغت قيمة مؤشر جودة المطابقة GFI 0.924، وجميعهم أكبر من 90%. كما بلغ معامل CMIN/DF 0.924 تقريبًا (أقل من 3)، وبلغ معامل RMSEA 0.00 وهو أقل من 0.08 ممّا يدُل على جودة النموذج، وتظهر التأثيرات الكلية المعيارية والغير معيارية كما هو موضح في الجدول رقم (13) التالي:

جدول رقم (13): التأثيرات الكلية لفترة تطبيق ضريبة القيمة المضافة عند مستوى 0.15 وعدم تطبيق الضريبة على الأداء المالي

	التأثيرات الكلية غير المعيارية		التأثيرات الكلية المعيارية	
	فترة تطبيق وعدم تطبيق الضريبة	الأداء المالي	فترة تطبيق وعدم تطبيق الضريبة	الأداء المالي
الأداء المالي	.000	.000	.267	.000
ROA	.000	.444	.221	.828
ROE	.000	1.000	.315	1.179
SALES	.675	.000	.920	.000
SIZE	1.000	.000	1.016	.000

يّتضح من الجدول السابق رقم (13) أن فترة تطبيق الضريبة (بنسبة 15%) وعدم تطبيق الضريبة لها تأثير كلي على الأداء المالي قدره 26.7%، كما أن لها تأثير قدره 22.1% على معدّل العائد على الأصول (ROA)، وكذلك تأثير قدره 31.5% على معدّل العائد على حقوق الملكية (ROE)، كما تظهر التأثيرات المباشرة كما هو موضح بالجدول رقم (14) كالتالي:

جدول رقم (14): التأثيرات المباشرة لفترة تطبيق ضريبة القيمة المضافة عند مستوى 0.15 وعدم تطبيق الضريبة على الأداء المالي

	أثيرات المباشرة غير المعيارية		أثيرات المباشرة المعيارية	
	فترة تطبيق وعدم تطبيق الضريبة	الأداء المالي	تطبيق وعدم تطبيق الضريبة	الأداء المالي
الأداء المالي	.000	.000	.267	.000
ROA	.000	.444	.000	.828
ROE	.000	1.000	.000	1.179
SALES	.675	.000	.920	.000
SIZE	1.000	.000	1.016	.000

يتّضح من الجدول السابق رقم (14) أن فترة تطبيق الضريبة (بنسبة 15%) وعدم تطبيق الضريبة لها تأثير مباشر على الأداء المالي قدره 26.7%، كما تظهر التأثيرات غير المباشرة كما هو موضّح بالجدول رقم (15) كالتالي:

جدول رقم (15): التأثيرات غير المباشرة لفترة تطبيق ضريبة القيمة المضافة عند مستوى 0.15 وعدم تطبيق الضريبة على الأداء المالي

	التأثيرات غير المباشرة غير المعيارية		التأثيرات غير المباشرة المعيارية	
	فترة تطبيق وعدم تطبيق الضريبة	الأداء المالي	فترة تطبيق وعدم تطبيق الضريبة	الأداء المالي
الأداء المالي	.000	.000	.000	.000
ROA	.000	.000	.221	.000
ROE	.000	.000	.315	.000
SALES	.000	.000	.000	.000
SIZE	.000	.000	.000	.000

يتّضح من الجدول السابق رقم (15) أن فترة تطبيق الضريبة (بنسبة 15%) وعدم تطبيق الضريبة لها تأثير غير مباشر معياري على معدّل العائد على الأصول (ROA) قدره 22.1%، وكذلك تأثير قدره 31.5% على معدّل العائد على حقوق الملكية، وهو ما يوضّحه الشكل رقم (7) التالي:

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
الإصدار السابع – العدد اثنان وسبعون
تاريخ الإصدار: 2 – أكتوبر – 2024م
www.ajsp.net

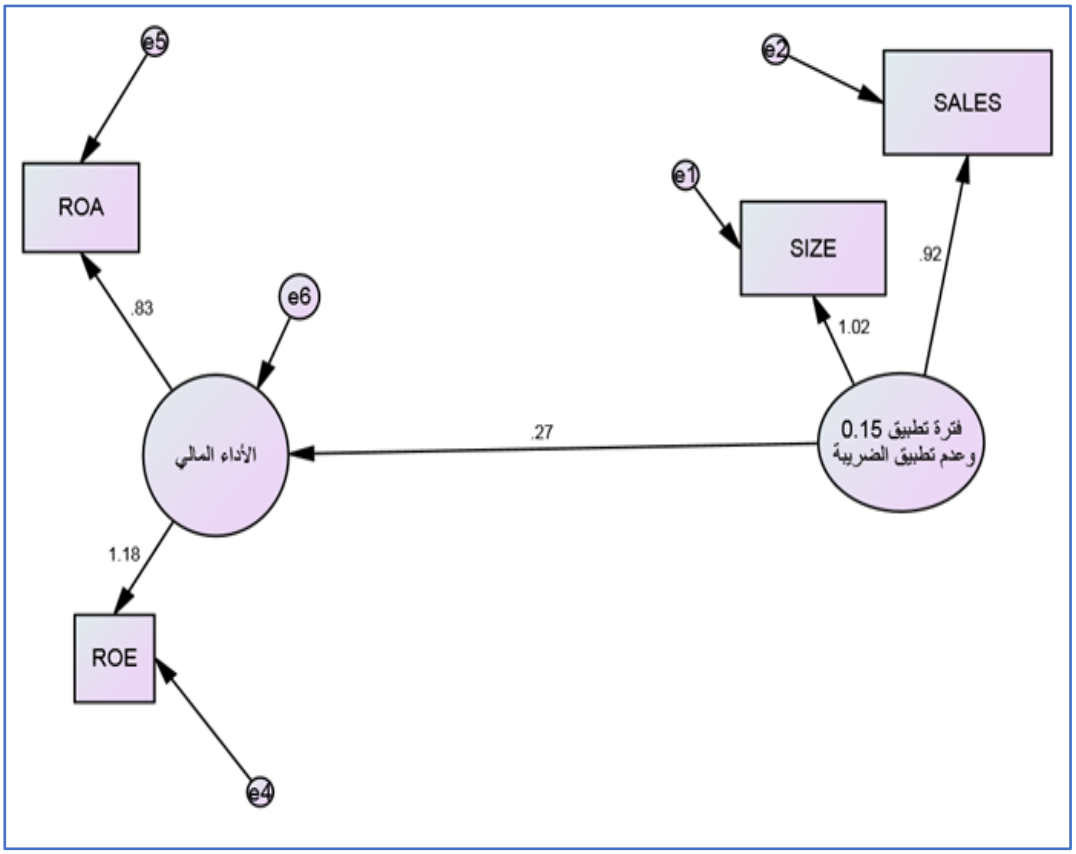

شكل رقم (7): دلالة الفروق في مستوى الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي بين فترة عدم تطبيق ضريبة القيمة المضافة وفترة تطبيقها بنسبة 15% بعد التطبيق

بناء على ما سبق، يتمّ رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل ونصّه: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي بين فترة عدم تطبيق ضريبة القيمة المضافة وفترة تطبيقها بنسبة 15%"، وبالرجوع إلى نتائج الجدول رقم (2) يتّضح من متوسطات مؤشرات الأداء المالي وجود تأثير سلبي طفيف لزيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة إلى 15% على الأداء المالي (ممثلًا بالعائد على حقوق الملكية) لشركات قطاع إنتاج الأغذية السعودي عند مقارنته بالفترة السابقة لفرض الضريبة.

3.2.7.4. نتائج اختبار الفرض الفرعي الثالث:

نصّ الفرض: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي بين فترة تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% وفترة تطبيقها بنسبة 15%".

للتحقق من صحة هذا الفرض تمّ استخدام تحليل المسار، حيث يُشير الفرض العدمي إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي بين فترة تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% (2018م و2019م) وفترة تطبيقها بنسبة 15% (2021م و2022م)، وذلك وفقًا للنموذج الموضّح بالشكل رقم (8) والجدول رقم (16) كالتالي:

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
الإصدار السابع – العدد اثنان وسبعون
تاريخ الإصدار: 2 – أكتوبر – 2024م
www.ajsp.net

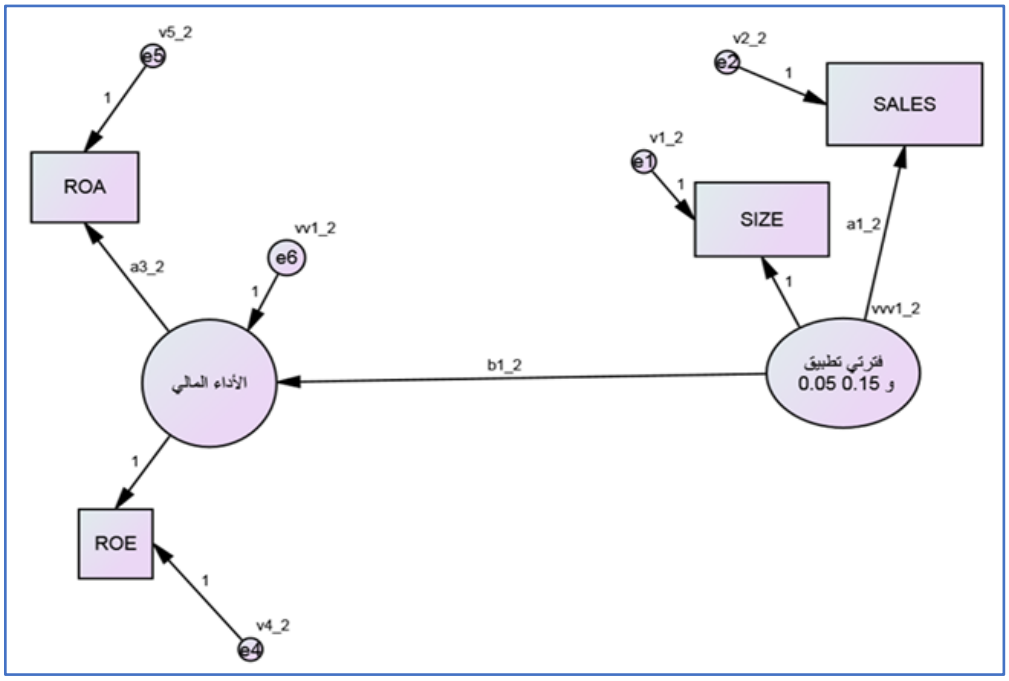

شكل رقم (8): دلالة الفروق في مستوى الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي بين فترة تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% وفترة تطبيقها بنسبة 15% قبل التطبيق

جدول رقم (16): دلالة الفروق في مستوى الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي بين فترة تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% وفترة تطبيقها بنسبة 15%

				Label	القيمة الدلالية	t	الانحراف المعياري للتقدير	التقدير	التقدير المعياري
فترة تطبيق وعدم تطبيق الضريبة	<---	الأداء المالي		b1_2	.011	2.530	.000	.000	.321
فترة تطبيق وعدم تطبيق الضريبة	<---	SIZE						1.000	1.017
فترة تطبيق وعدم تطبيق الضريبة	<---	SALES		a1_2	<0.01	7.527	.084	.629	.921
الأداء المالي	<---	ROE						1.000	1.098
الأداء المالي	<---	ROA		a3_2	<0.01	6.187	.078	.485	.873
جودة توفيق النموذج									
AIC	RMSEA	NFI	CFI		AGFI		GFI		CMIN/DF
38.098	.129	.921	0.962		.742		.858		1.827

يتّضح من الجدول السابق رقم (16) دلالة الفروق في مستوى الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي بين فترة تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% وفترة تطبيقها بنسبة 15%، حيث كانت القيمة الدلالية لاختبار t 0.011 أقل من 0.05، وجاء النموذج المقدر جيدًا حيث بلغت قيمة مؤشر المطابقة المقارن CFI 0.962، وبلغت قيمة مؤشر المطابقة المعياري NFI 0.921 وجميعهم أكبر من 90%، كما بلغ معامل CMIN/DF 1.8 تقريبًا (أقل من 3) وبلغ معامل RMSEA 0.13 وهو أعلى من 0.08 ممّا يدُل على ارتفاع أخطاء التقدير، وتظهر التأثيرات الكلية المعيارية والغير معيارية كما هو موضّح بالجدول رقم (17) كالتالي:

جدول رقم (17): التأثيرات الكلية لفترة تطبيق ضريبة القيمة المضافة عند مستوى 0.05 وتطبيقها عند مستوى 0.15 على الأداء المالي

	التأثيرات الكلية غير المعيارية		التأثيرات الكلية المعيارية	
	فترة تطبيق الضريبة عند مستويي 0.05 و0.15	الأداء المالي	فترة تطبيق الضريبة عند مستويي 0.05 و0.15	الأداء المالي
الأداء المالي	.000	.000	.321	.000
ROA	.000	.485	.281	.873
ROE	.000	1.000	.353	1.098
SALES	.629	.000	.921	.000
SIZE	1.000	.000	1.017	.000

يتّضح من الجدول السابق رقم (17) أن فترة تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% وفترة تطبيقها بنسبة 15% لها تأثير كلي على الأداء المالي قدره 32.1%، كما أن لها تأثير قدره 28.1% على معدّل العائد على الأصول (ROA)، وكذلك تأثير قدره 35.3% على معدّل العائد على حقوق الملكية (ROE)، كما تظهر التأثيرات المباشرة كما هو موضّح بالجدول رقم (18) كالتالي:

جدول رقم (18): التأثيرات المباشرة لفترة تطبيق ضريبة القيمة المضافة عند مستوى 0.05 وتطبيقها عند مستوى 0.15 على الأداء المالي

	التأثيرات المباشرة غير المعيارية		التأثيرات المباشرة المعيارية	
	فترة تطبيق الضريبة عند مستويي 0.05 و0.15	الأداء المالي	فترة تطبيق الضريبة عند مستويي 0.05 و0.15	الأداء المالي
الأداء المالي	.000	.000	.321	.000
ROA	.000	.485	.000	.873
ROE	.000	1.000	.000	1.098
SALES	.629	.000	.921	.000

SIZE	1.000	.000	1.017	.000

يتضح من الجدول السابق رقم (18) أن فترة تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% وفترة تطبيقها بنسبة 15% لها تأثير مباشر على الأداء المالي قدره 32.1%، كما تظهر التأثيرات غير المباشرة كما هو موضّح بالجدول رقم (19) التالي:

جدول رقم (19): التأثيرات غير المباشرة لفترة تطبيق ضريبة القيمة المضافة عند مستوى 0.05 وتطبيقها عند مستوى 0.15 على الأداء المالي

	التأثيرات غير المباشرة غير المعيارية		التأثيرات غير المباشرة المعيارية	
	فترة تطبيق الضريبة عند مستويي 0.05 و0.15	الأداء المالي	فترة تطبيق الضريبة عند مستويي 0.05 و0.15	الأداء المالي
الأداء المالي	.000	.000	.000	.000
ROA	.000	.000	.281	.000
ROE	.000	.000	.353	.000
SALES	.000	.000	.000	.000
SIZE	.000	.000	.000	.000

يتّضح من الجدول السابق رقم (19) أن فترة تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% وفترة تطبيقها بنسبة 15% لها تأثير غير مباشر معياري على معدّل العائد على الأصول (ROA) قدره 28.1%، وكذلك تأثير قدره 35.3% على معدّل العائد على حقوق الملكية، كما هو موضّح في الشكل رقم (9) كالتالي:

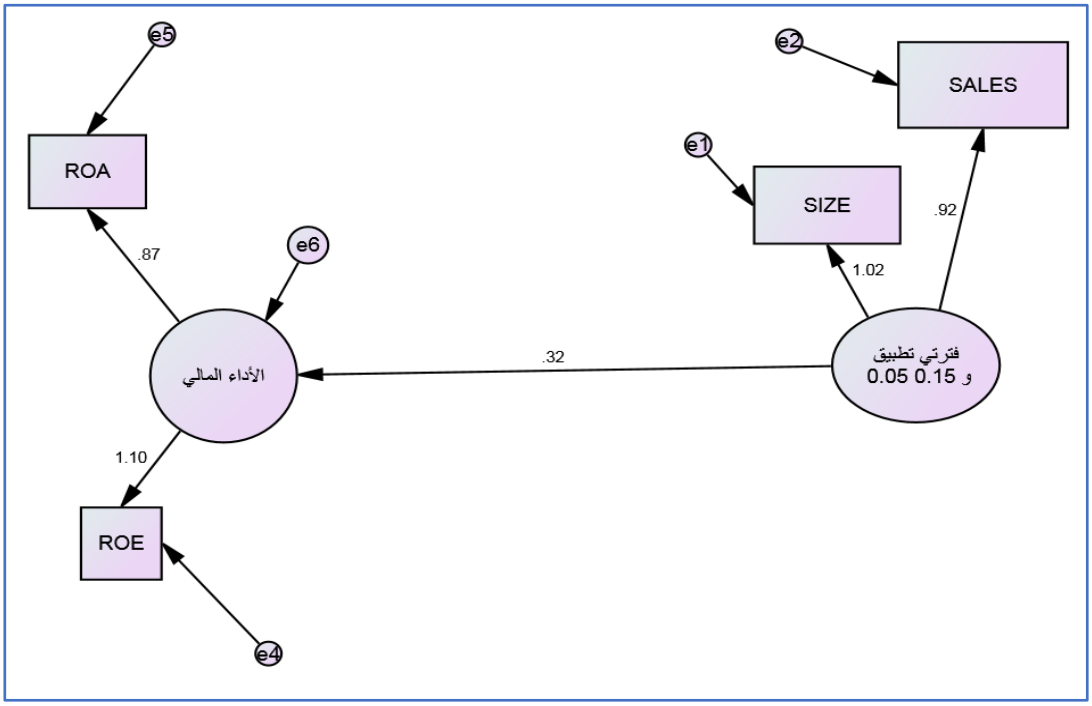

شكل رقم (9): دلالة الفروق في مستوى الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي بين فترة تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% وفترة تطبيقها بنسبة 15% بعد التطبيق

بناء على ما سبق، يتمّ رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل ونصّه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي بين فترة تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% وفترة تطبيقها بنسبة 15%"، وبالرجوع إلى نتائج الجدول رقم (2) يتّضح من متوسطات مؤشرات الأداء المالي وجود تأثير إيجابي لزيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة إلى 15% على الأداء المالي (ممثلًا بكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية) للشركات مقارنة بفترة فرض الضريبة بنسبة 5%. وتختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Mgammal, 2021) التي توصلت لوجود أثر معنوي سلبي لزيادة معدّل ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات، وكذلك تختلف مع نتائج دراسة (عبيد والمحوري، 2023؛ Maldineo and Susak، 2015) اللتان توصلتا لعدم وجود أثر معنوي لزيادة معدّل ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات.

5- النتائج والتوصيات:

1.5. النتائج

توصلت الباحثتان إلى النتائج التالية:

1- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي بين فترة عدم تطبيق ضريبة القيمة المضافة وفترة تطبيقها بنسبة 5% وفترة تطبيقها بنسبة 15%.

2- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي بين فترة عدم تطبيق ضريبة القيمة المضافة وفترة تطبيقها بنسبة 5%، حيث تُشير النتائج لوجود تأثير سلبي لفرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% على الأداء المالي للشركات (ممثلًا بكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية) عند مقارنته بالفترة السابقة لفرض الضريبة.

3- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي بين فترة عدم تطبيق ضريبة القيمة المضافة وفترة تطبيقها بنسبة 15%، حيث تُشير النتائج لوجود تأثير سلبي لزيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة إلى 15% على الأداء المالي للشركات (ممثلًا بالعائد على حقوق الملكية) عند مقارنته بالفترة السابقة لفرض الضريبة.

4- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الأداء المالي للشركات في قطاع إنتاج الأغذية السعودي بين فترة تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% وفترة تطبيقها بنسبة 15%، حيث تُشير النتائج لوجود تأثير إيجابي لزيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة إلى 15% على الأداء المالي للشركات (ممثلًا بكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية) عند مقارنته بفترة فرض الضريبة بنسبة 5%.

5- يوجد تأثير إيجابي لفرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% وزيادة نسبتها إلى 15% على حجم الشركات (إجمالي الأصول) مقارنة بالفترة السابقة لفرض الضريبة.

6- يوجد تأثير سلبي لفرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% على حجم المبيعات مقارنة بالفترة السابقة لفرض الضريبة، بينما يوجد تأثير إيجابي لزيادة نسبة الضريبة إلى 15% على حجم المبيعات مقارنة بالفترتين السابقتين.

2.5. التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة توصي الباحثتان بالآتي:

1- إجراء المزيد من الدراسات الدقيقة حول أثر ضريبة القيمة المضافة باستخدام مؤشرات الأداء المالي التي لم تتطرق لها الدراسة بالتطبيق على مختلف القطاعات الاقتصادية في المملكة، وأيضًا تطبيق الدراسات على جميع الشركات المساهمة حتى يُمكن تعميم النتائج.

2- إعادة اختبار فروض الدراسة الحالية على قطاعات اقتصادية أخرى في المملكة لغرض مقارنة النتائج وتوضيح أسباب الاختلاف في أثر ضريبة القيمة المضافة على مختلف القطاعات إن وجدت.

3- الإفصاح التفصيلي عن جميع بنود الضرائب المختلفة التي تقوم الشركة بسدادها – مثل ضريبة القيمة المضافة، وضريبة الدخل، وأي ضرائب أخرى– ممّا يوفّر مقدار أكبر من الشفافية ويساعد في فهم آثار هذه الضرائب على الأداء المالي للشركة.

4- تشجيع الشركات لوضع استراتيجيات إنتاجية وتسويقية مناسبة للحدّ من الأثر السلبي لضريبة القيمة المضافة، ممّا يسمح لها بزيادة مبيعاتها وبالتالي المحافظة على مستويات أرباحها.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

ال زلفة، عبدالإله حسين، وغريب، عادل. (2020). أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 4(12)، 66-81.

إبراهيم، نبيل عبدالرؤوف. (2016). الضريبة على القيمة المضافة VAT: التنظيم الفني آليات التطبيق– معوقات ومقترحات. مجلة البحوث المالية والضريبية، (102)، 35-52.

بوخلخال، خالد سيف الإسلام، وبن ثابت علال. (2021). قياس وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات الحديثة والتقليدية ودراسة فعاليتها في خلق القيمة: دراسة حالة مجمع صيدال خلال الفترة 2009-2019. مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 12(1)، 143-160.

جبر، المأمون علي عبدالمطلب. (2017). الضريبة على القيمة المضافة بين النظرية والواقع التطبيقي في مصر. مجلة مصر المعاصرة، 108(528)، 65-135.

ال زلفة، عبدالإله حسين، وغريب، عادل. (2020). أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 4(12)، 66-81.

سالم، كريم سيد محمد، والسيد، محمد كمال، وأبو زيد، صبري أحمد. (2021). أثر التطبيق على ضريبة القيمة المضافة على الاستثمار في مصر. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة، 12(3)، 299-324.

السعيد، وفاء فهد صالح، والرفاعي، نجوى عبدالعظيم. (2022). أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على أداء الشركات في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية. المجلة العربية للنشر العلمي، (47)، 726-763.

السيد، أميرة حامد، والسليمان، سجى. (2018). ضريبة القيمة المضافة وآثارها المختلفة دراسة استطلاعية في بيئة الأعمال السعودية. مجلة البحوث المحاسبية، 6(1)، 349-384.

الشيخ، فهمي مصطفى. (2008). التحليل المالي. فلسطين، ط١.

عابدين، عصام مهدي، والكشواني، أحمد عبدالعزيز. (2022). ضريبة القيمة المضافة في دولة الإمارات العربية المتحدة. مصر، دار محمود للنشر والتوزيع.

عبدالحميد، أمل، وعبدالقادر، منى. (2017). ضريبة القيمة المضافة. بنك الاستثمار القومي قطاع الاستثمار والموارد والدعم الفني للاستثمار، 5، 1-10.

عبدالرحمن، تانيا قادر. (2007). أثر الإفصاح المحاسبي على التحليل المالي. مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، 2(1)، 145-156.

العبدلي، إيمان مضحي، وسجيني، طلال بن إبراهيم عربي، وعبيد، راوية رضا. (2019). أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على إيرادات الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية. المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، 3(6)، 147-176.

عبيد، راوية رضا، والمحوري، فاطمة إبراهيم. (2023). أثر ضريبة القيمة المضافة على ربحية شركات المساهمة السعودية- دراسة تطبيقية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، 7(1)، 385-415.

العدي، إبراهيم، وعبدالله، حسين. (2013). دور عدالة النظام الضريبي في الحد من التهرب الضريبي. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 35(2)، 31-46.

عوض، خالد عبد العليم السيد. (2007). الضريبة على القيمة المضافة: دراسة مقارنة للنظم الضريبية العالمية. مصر، القاهرة، إيتراك للنشر والتوزيع، ط1.

الفار، سماح عفيف. (2018). العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين وأثره على قرارات المستثمرين. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.

فارس، ناجي ساري. (2016). الآثار الاقتصادية للسياسة النفطية في المملكة العربية السعودية. مجلة الاقتصاد الخليجي، 29(أيلول)، 188-213.

لابد، محمد جادين. (2014). ضريبة القيمة المضافة وأثرها على الاستهلاك في السودان في الفترة 2000-2009. رسالة ماجستير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان. دار المنظومة. https://search.mandumah.com/Record/794253

المحيميد، محمد بن سعود. (2023) أثر الضرائب على الإيرادات غير النفطية في المملكة العربية السعودية، دراسة قياسية. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 19(31)، 263-288.

مصطفى، إخلاص محمد قسم الله. (2015). نموذج مقترح لقياس الوعاء الضريبي على القيمة المضافة في القطاع الصناعي في السودان: بالتطبيق على صناعة الزيوت. رسالة دكتوراه منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية: السودان. دار المنظومة. https://search.mandumah.com/Record/789017

الهواري، ناهد محمد يسري. (2017). إطار مقترح لزيادة فعالية الضريبة على القيمة المضافة على الخدمات المهنية والاستشارية في مصر. مجلة الفكر المحاسبي، 21(1)، 821-913.

هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. (2016). الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. مسترجع من https://zatca.gov.sa/ar/RulesRegulations/Taxes/Documents/VAT%20Final%2030%20Nov%202016(updated).pdf بتاريخ 2024/3/3.

هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. (2020). ماهي ضريبة القيمة المضافة؟. مسترجع من https://zatca.gov.sa/ar/HelpCenter/guidelines/Documents/VAT15.pdf بتاريخ 2024/3/3.

هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. (2020). ماهي ضريبة القيمة المضافة؟. مسترجع من https://zatca.gov.sa/ar/RulesRegulations/VAT/Pages/About_Vat.aspx بتاريخ 2024/3/7.

هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. (2017). جاهزية تطبيق ضريبة القيمة المضافة بالمملكة العربية السعودية لقطاع الخدمات المالية. مسترجع من https://zatca.gov.sa/ar/RulesRegulations/VAT/Documents/20171128_FS_sector_workshops-Ar%20-Abridged-V.6_0.pdf بتاريخ 2024/3/3.

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. (2020). الحقيبة التدريبية لاختبار أخصائي ضريبة القيمة المضافة 9\2020.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Adegbite, T. A., & Akande, S. S. (2017). The impact of value added tax on private investment in Nigeria. Account and Financial Management Journal, 2(4), 644-651.

Ahmed, A. (2002). Shifting emphasis to Indirect taxation through the application of Value added tax in Sudan Study. Unpublished MSc dissertation, University of Khartoum, School of Management Studies, Sudan.

Alhussain, Meshari (2020). The impact of value-added tax (VAT) implementation on Saudi banks. Journal of Accounting and Taxation 12(1),12-27.

Aloshaibat, S. D. (2021). Effect of financial leverage on the financial performance of Jordanian public shareholding companies: Applied study on the financial sector of Jordan for the period of 2015-2019. International Journal of Economics and Financial Issues, 11(2), 47.

Anjulo, L., & Waje, S. (2018). Factors affecting the performance of Value Added Tax/VAT/revenue collection administration practices: In case of Wolaita zone revenue authority, Southern Ethiopia. Research Journal of Finance and Accounting, 9(21), 46-56.

Ebrill, L., K. Michael, J. P. Bodin & V. Summers. 2001. The Modern VAT. International Monetary Fund, Washington, D.C.

Hamza, M. M., & Berhane, F. T. (2017). Implementation of VAT in Ethiopia: Critical Assessment of the Practice in Jigjiga Town. Journal of Law, Policy and Globalization, 59,125-133.

Huang, H., Wang, T., & Zhan, Z. (2019). From business tax to value-added tax: The effects of reform on Chinese transport industry firms. Australian Accounting Review, 29(1), 158-176.

Ironkwe, U., & Peter, G. T. (2015). Value added tax and the financial performance of quoted Agribusinesses in Nigeria. International Journal of Business and Economic Development (IJBED), 3(1), 78-86.

Mateus, C., & Mateus, I. B. (2021). Does a VAT rise harm the tourism industry? Portuguese evidence. Tourism Management, 83, 104234.

Mgammal, M. H. (2021). Does a value-added tax rate increase influence company profitability?: An empirical study in the Saudi stock market. Journal of the Australasian Tax Teachers Association, 16(1), 92–128.

Mladineo, L., & Susak, T. (2015). Value Added Tax Rate Change and Its Impact on Profitability. Economy Transdisciplinarity Cognition, 18(1), 163-170.

Ofurum, C.O and Ferry, G.B (2009). Tax administration in Nigeria-concept and practice. Port-Harcourt, Davidstones Publishers Ltd.

Vincent, A. E., & Patience, J. I. (2021). Effect of Taxation on Profitability of Businesses in Nigeria. African Scholar Publications & Research International, 23(7), 295-308.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار السابع – العدد اثنان وسبعون
تاريخ الإصدار: 2 – أكتوبر – 2024م
www.ajsp.net

"The Financial Performance of Saudi Corporations Pre and Post the Implementation of Value Added Tax: An Applied Study on the Food and Beverages Sector"

Researchers:

May Abdulaziz Alamoudi
Ola Ali Alzanbaghi

Abstract:

This study aims to identify the level of financial performance of corporations in the Saudi food production sector before and after the imposition of value-added tax (VAT). The descriptive analytical approach has been employed to achieve the study's objectives. and the study sample is consisted of 13 corporations during the period (2016-2022) excluding the year 2020. The study period is divided into three phases: two years prior to VAT implementation, two years during the application of a 5% VAT, and two years following the increase of VAT rate to 15%. Further, corporations' financial performance is measured by the return on asset (ROA), and the return on equity (ROE). The data were collected from corporations' financial statements; and then analyzed using AMOS program. The results indicated that there is a statistically significant differences in the level of financial performance of corporations in the Saudi food production sector between the periods of non-VAT implementation, and the period of 5% VAT application, and the period of 15% VAT application. Particularly, the results revealed that there is statistically significant negative impact of imposing a 5% VAT on both the return on assets and the return on equity compared to the pre-VAT period. There is also statistically significant negative impact of increasing the VAT rate to 15% on the return on equity relative to the pre-VAT period, while there is a statistically positive impact of increasing the VAT ratio to 15% on both return on assets and return on equity when compared to the 5% VAT application period. The study recommends conducting further research across various economic sectors in Saudi Arabia to enhance the generalizability of the results, as well as employing additional indicators to measure financial performance that have not been addressed in this study.

Keywords: Value-Added Tax, Financial performance, Saudi food production sector.